الفصل الخامس

المناطق الثلاث:
النيل الأزرق/ جنوب كردفان/ أبيي

حين الفراغ من الانتخابات والاستفتاء، فإن المتطلبات التي اقتضاها اتفاق السلام الشامل، والتي كانت ما تزال معلقة: انتخابات جنوب كردفان، و"المشورات الشعبية" فيها، وكذا حسم مشكلة منطقة أبيي.

obeikandl.com

إلا أن انتخابات جنوب كردفان تم إرجاؤها من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ إلى أيار/ مايو ٢٠١١ لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تقبل تعداد السكان الذى كانت سترتكن إليه الانتخابات، أما "المشورات الشعبية" فلم تكن لتبدأ إلا بعد أن تكون الانتخابات قد أتت إلى الولايات بحكم مسئول يمكنه الإشراف على العملية وتعيين مفوضيات لإدارتها. هذا، ولم تكن "المشورات الشعبية" ناجحة فى النيل الأزرق كما لم يكن قد تم الانتهاء منها حين انتهت عملية السلام، لذا فقد مررت الحكومة تشريعا لتمديد العملية ستة أشهر إضافية.

وفى الأثناء ذاتها، رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان نتيجة الانتخابات التى فاز بها حاكم الولاية أحمد هارون. وقد اشتعلت حدة التوترات حين أعلنت القوات المسلحة السودانية ضرورة قيام قوات الجيش الشعبى

obeikandl.com

لتحرير السودان فى الشمال بنزع سلاحها. وقد دفع ذلك الأمر عبد العزيز آدم الحلو، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان إلى إعلان العصيان والتمرد ... بما أدى فى نهاية عملية السلام إلى تحكم القوات المسلحة السودانية وهيمنتها على سهول جنوب كردفان، وتحكم الجيش الشعبى لتحرير السودان فى معظم جبال النوبة. أما الفشل فى إجراء الاستفتاء بشأن منطقة أبيى والمطالبات بأن يتم السماح لقبيلة المسيرية بالقيام بممارسات على تلك الشاكلة ... فقد أدى إلى وقوع مناوشات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان وحلفائه من الجماعات المسلحة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، والتى انتهت إلى غزو شامل للقطاع من قبل القوات المسلحة السودانية فى العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ . وبالرغم من الارتباط الوثيق لحركة/ جيش تحرير السودان

obeikandl.com

بمتمردى الشمال، إلا أنها ظلت بعيدة عن الصراع وواصلت التفاوض مع حزب المؤتمر الوطنى بشأن القضايا المعلقة الخاصة بمرحلة ما بعد الاستفتاء. أما اللجوء إلى الصدام المسلح لحسم القضايا التى كان قد تحتم حسمها فى نيفاشا، فقد أشار إلى ضعف اتفاق السلام الشامل وهشاشته، كما أثار خطورة عودة أطراف الاتفاق إلى حرب متكاملة الأركان.

المشورات الشعبية

نظرا لرغبة جون قرنق فى إكساب "السودان الجديد" فحوى محددة، فقد كان تواقا لخوض الحرب ضد الشمال. وكانت المنطقتان اللتان حازتا اهتمامه: جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة بجنوب كردفان، فكلتاهما متاخمة للجنوب، وذواتا أغلبية سكانية إفريقية، بما يتوقع معه أن تتجاوبا للبلاغة الخطابية لحركة/ جيش تحرير السودان بشأن التهميش. إن ولاية النيل الأزرق تقع على حدود السودان مع إثيوبيا، حيث قامت "الدرج" الإثيوبية بمساعدة الجيش الشعبى لتحرير السودان مرتين فى الاستيلاء على الإقليم الجنوبى، ولكن لتخسرها ثانية. بيد أنه فى عام ١٩٩٧، استولى الجيش الشعبى لتحرير السودان، بمعاونة الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا، على الإقليم وظل محتفظا به حتى نهاية عملية السلام. إن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يبلغ أبعد من القبائل الإفريقية، وقليل من القبائل "المتنصرة" فى جنوب النيل الأزرق (وبخاصة الأدوك والمابان والجمجم) فى محاولته التغلب على القبائل العربية والغربية التى تقطن المناطق الشمالية من الولاية، حيث يتموضع جل الاقتصاد حول سد الروصيرص على أطراف ولاية الدمازين. وبالرغم من أن مالك عقار اير من قبيلة "انقسنا" بالولاية قد عمل حاكما لها، إلا أن الأعداد الغفيرة من المقاتلين الدينكا والنوير بالجيش الشعبى لتحرير السودان عادة ما أدت إلى توترات، وقد مرت أعوام عديدة قبل أن يتم الاستعاضة عنهم بمقاتلين ينتمون

إلى مجتمعات محلية.

أما جنوب كردفان فقد اتبعت مسارا مغايرا، حيث انبثقت حركة/ جيش تحرير السودان هناك من الصراعات بين القوى المحلية (الأهلية) التى تجمعت تحت قيادة يوسف كوة، وهو مدرس وشاعر قام بشن هجوم مسلح عام ١٩٨٧ مطالبا باحترام الطابع الثقافى والتعددية المميزة للنوبة، كما نادى بالتنمية وعارض ترك الأراضى لملاك عرب من الكتلة النهرية (النيلية) غائبين يملكون مزارع تجارية مميكنة. أما معارضة الدولة المركزية فقد أخذت طابع الصراع المسلح، وذلك على نحو مطرد ... ذلك الطابع الذى كان متناغما مع أناس ذوى تقاليد حربية قتالية عتيدة. وبالإضافة إلى قيام مقاتلى النوبة بخوض تلك الحملة منفردين، فإن الكثيرين منهم قد انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالجنوب إلى الحد الذى كانوا يمثلون فيه المكون الأكبر من حجم الجيش الشعبى خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وظل هناك عدد كبير ملتحقا به حتى نهاية عملية السلام. إن ولاء مقاتلى النوبة هو الذى مكن جون قرنق من احتواء انشقاق رياك مشار/ لام أكول عام ١٩٩١ . وقد تضمنت جهود القوات المسلحة السودانية لسحق الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جبال النوبة تدمير القرى وتهجيراً جماعياً للمدنيين وتوطينهم لاحقا فى "قرى السلام" ... ممارسات لم تقل فى قسوتها عن نظيراتها فى دارفور، إلا أنها لم تحظ بنصيب كبير من الاهتمام الدولى. إلا أن الجيش الشعبى لتحرير السودان كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية، فقد تم رصد نمط متكرر من انتهاكات حقوق الإنسان تضمنت التجنيد الإجبارى، وقتل من جرى اعتقالهم جراء الحروب، فضلاً عن سرقة الممتلكات.

وبالرغم من عجز الجيش الشعبى لتحرير السودان عن الاستيلاء إلا على جزء صغير من جبال النوبة، إلا أنه قد شكل تهديداً لحكومات الخرطوم فى منتصف

ثمانينيات القرن العشرين إلى الحد الذى أضحت معه ميليشيات المسيرية المؤسسة من قبل القوات المسلحة السودانية هى السبيل الوحيد لمجابهة العصيان، بما ولد أبعادا عرقية للصراع لم تكن موجودة من قبل. وإلى أن اندلعت الحرب، لم يكن هناك انقسام عربى/ إفريقى ملحوظ وذلك بسبب كل من الإثنيات المتعددة فى جبال النوبة، ونزعة التحالفات القبلية لاختراق الانقسامات العرقية. ولقد تأججت الأبعاد العرقية للصراع نتيجة إمساك الجبهة الإسلامية القومية بزمام السلطة، والتى حاربت القومية النوبية الصاعدة عن طريق اعتقال المئات من مثقفى النوبة وقتلهم فى عام ١٩٨٧، وكذا عام ١٩٩٥... أولئك المطالبين "بالجهاد" ضد مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وفى الأثناء ذاتها، عمد الجيش الشعبى لتحرير السودان، على نحو متواتر، إلى تعريف العدو بأنه "العرب"، كما عمد إلى شن حرب شاملة ضدهم، بالرغم من كون ذلك قد أفضى إلى انقسامات فى الحركة. وفى عام ١٩٩٤، كتب كبار قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جبال النوبة بقيادة عوض الكريم كوكو خطابا إلى يوسف كوة يشتكون فيه، صراحة، استهداف الجيش الشعبى لتحرير السودان العرب، وكذا استقدام ضباط من الدينكا إلى تلك المنطقة. وقد قام يوسف كوة، بدوره، برفع الأمر إلى قرنق للتباحث بشأنه ... وكان قرنق ينظر إلى الشكاوى والمظالم على أنها مظهر من مظاهر التمرد، كذلك فقد قام قرنق بإجراء الترتيبات اللازمة لترحيل الضباط، وعددهم ٢٥ إلى جنوب السودان. لقد قضى بعض هؤلاء الضباط حتفهم فى الطريق، ومات بعضهم جراء تعذيبهم فى المعتقلات، أما الباقون فقد قتلوا بوضعهم فى أجولة مخيطة قد ملئت بأحجار ثقال ليتم إلقاؤهم فى نهر النيل. لقد أسهم البعد العرقى الذى اصطبغ به الصراع فى جبال النوبة فى المصاعب التى اعترضت مفاوضات نيفاشا، وفى الانتخابات المتشكك فى صحتها،

وكذا فى الحرب التى اندلعت.

ووفقاً لبروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق، استأثر حزب المؤتمر الوطنى بـ٥٥٪ من المقاعد، بينما استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٤٥٪. كذلك، عينت قيادات الحركة فى الولايتين فى منصب الحاكم خلال العامين الأولين من الفترة الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق السلام الشامل، ومدتها ستة أعوام، لتعين قيادات حزب المؤتمر الوطنى محلها خلال العامين اللاحقين، لتجرى بعد ذلك الانتخابات كما كان مفترضا. وبالرغم من كون تلك الترتيبات قد استهدفت اقتساما حقيقيا للسلطة، إلا أن الحقيقة كانت جد مغايرة. ففى النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما هو الشأن فى مناطق أخرى بشمال السودان، تم إعادة إنشاء الولايتين بالكامل من قبل حزب المؤتمر الوطنى، حيث اتبع حاكما الولايتين تعاليم قيادات الحزب بحذافيرها، وبالطبع كانت الخدمات الأمنية مجرد أدوات فى يد الحاكم. أما فى الجزء الجنوبى المتخلف من ولاية النيل الأزرق، فقد واصل الجيش الشعبى لتحرير السودان احتفاظه بوجود غير رسمى مدعوم بتمثيل كبير له داخل حدود أعالى النيل مباشرة. إلا أن الوضع كان أبعد ما يكون عن "المثالية"، وخابت آمال كثير من الكوادر بالولايتين، خاصة حين أدركوا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى ظل سالفاكير، قد تحولت عن فكرة "السودان الجديد" لتكرس جهودها لتحقيق استقلال الجنوب. وقد قام العميد إسحاق موبوتو مامور، نائب رئيس الوحدة المشتركة/ المدمجة لجنوب كردفان بتقديم وصف موجز لمشاعر العديد من أهالى جبال النوبة حيث قال: "إن الجنوب قد أخذ ما أراده من اتفاق السلام الشامل وترك جبال النوبة ... إن الجيش الشعبى لتحرير السودان يعد جزءاً من جبال النوبة، لذا فالكل قد أصيب بخيبة أمل بشأن اتفاق السلام الشامل، فالشئ الوحيد الذى حصلنا عليه من ذلك الاتفاق كان المشورات الشعبية".

أما مالك عقار اير، فقد استغرق – فى سنوات ماضية – فى التفكير بشأن الخيارات المتعددة أمام النيل الأزرق: الوحدة مع الجنوب تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الوحدة مع الشمال تحت قيادة حكومة ما بعد حزب المؤتمر الوطنى، أو استقلال النيل الأزرق أو الجزء الجنوبى منه على أقل تقدير، أو التحالف مع ولاية "بنى شنقول" الإثيوبية المجاورة للنيل الأزرق، والمرتبطة بها ثقافياً واقتصادياً. إلا أن خيارى الاستقلال أو الانضمام لإثيوبيا لم يكونا خيارين جادين. هذا وقد أغلق اتفاق السلام الشامل الباب بوجه إمكانية انضمام النيل الأزرق للجنوب، حتى ولو استنكر الأمر كثير من عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ فى ولاية النيل الأزرق كانت نزالا ضاريا، وبخاصة المنافسة على مقعد الحاكم. إلا أننا قد لا ندرك أبدا المغزى السياسى والحيل المنتهجة وراء انتخاب مالك عقار اير، وهو السباق الذى ردد عقار خلاله مرارا أنه يأتى فى مركز متأخر عن منافسه، إلى أن تم إعلان فوز عقار فى الانتخابات. ومن المحتمل أن تكون قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا قد هددت بالانسحاب من الانتخابات برمتها إذا لم يفز عقار بمقعد حاكم ولاية النيل الأزرق، وأن يكون حزب المؤتمر الوطنى قد استشعر وجوب رضوخه للأمر. وقد حصد الحزب، بدوره، ثلثى المقاعد التشريعية عن الولاية. إن الأنظار قد اتجهت، بعد نهاية الانتخابات، إلى "المشورات الشعبية"، حيث سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المضى قدما والترويج لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فى الوقت الذى كان حزب المؤتمر الوطنى يرغب فى حصر تلك الممارسة فى مجرد تعبير رمزى. وبالفعل، ووفقا لأحد ممثلى حزب المؤتمر الوطنى المشاركين فى مفاوضات نيفاشا، فقد تم الالتزام بالمشورات الشعبية وذلك فقط لحفظ ماء الوجه لبعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكذلك فقد أخبرنى وزراء حزب

المؤتمر الوطنى بأن الحركة الشعبية وحلفاءها الأمريكيين قد تقدموا باقتراحات بنشر المشورات الشعبية على نطاق واسع، فإذا ما كان الأمر قد عورض لأضحى نقطة انفجار. كذلك ذكر هؤلاء الوزراء أن المشورات الشعبية لم يقصد بها أن تكون حجر الزاوية أو خارطة الطريق لأية ترتيبات دستورية مستقبلية فى شمال السودان بالرغم من أن البروتوكول قد نص، صراحة، على أن تكون "المشورات الشعبية أنموذجا لحل المشكلات على امتداد البلاد". وبالنسبة لأولئك الوزراء، فإن المشورات الشعبية قد تم تصميمها فقط لتشجيع الحوار وإجراء بعض "الإصلاحات المحدودة"، وذلك بعيد كل البعد عن أى مفهوم للكونفدرالية كذلك المقترح من قبل مالك عقار ايير.

إن بروتوكول جنوب كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق قد قام بتعريف "المشورات الشعبية" بأنها "حق ديمقراطى وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطنى الولايتين – جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق – بشأن اتفاق السلام الشامل الذى تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان". وقد تلا البروتوكول قانون المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان لعام ٢٠١٠، والذى حدد نطاق المشورات الشعبية بأنه:

الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية، ويقصد بها الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية المتعلقة بهيكل ونوع ومستوى الحكم اللامركزى والمؤسسات والصلاحيات والعلاقة بين الولاية والمركز والصلاحيات التنفيذية والتشريعية ونصيب كل من الولايتين فى الثروة والسلطة القومية المفصلة فى اتفاق السلام الشامل. (المادة ٣).

المشورات الشعبية للنيل الأزرق

منذ بداية عملية المشورات الشعبية، صرح كبار مشرعى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى النيل الأزرق وآخرون غيرهم عن التزامهم بحق تقرير المصير وقالوا إنهم قد عزموا على استخدام آلية المشورات الشعبية لتحقيق ذلك الهدف، حتى لو انطوى الأمر على العودة إلى الحرب مرة أخرى ... وهو ما توقعه الكثيرون. وقد علق هاشم محمد، أحد أعضاء برلمان ولاية النيل الأزرق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقوله: "إن الصراع فى النيل الأزرق قد واصل مسيرته منذ بداية استقلال السودان، حيث تسوء الأمور على نحو متواتر"، إلى الحد الذى تنبأ هاشم معه بوقوع مذابح جماعية للقبائل الإفريقية. أما مالك عقار اير، حاكم الولاية، فقد أثر عنه قوله إنه يتوقع أن يلبس بزته العسكرية بعد انتهاء استفتاء الجنوب، مما يعنى أنه توقع العودة إلى الحرب مرة أخرى. إن المشكلات التى باتت تؤرق مالك عقار قد تمثلت فى تأييد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لانفصال الجنوب، وهو ما كان عقار يعترض عليه، والانتخابات المعيبة والتى جعلته الحاكم الأوحد فى شمال السودان الذى لا ينتمى إلى حزب المؤتمر الوطنى، وزعيم أقلية حزبية فى برلمان الولاية، الأمر الذى أعاق تنفيذه لأجندته، كذلك كان من بين المشكلات وجود مؤتمر حزبى منقسم حول "المشورات الشعبية"، ووضعه كقائد للحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال البلاد، وهو الوضع الذى أضحى غير مأمون نظرا للتهديدات المتعاقبة من حزب المؤتمر الوطنى بحظر الحركة.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد شدد على أن البروتوكول لم يتح للولاية الحق فى تقرير مصيرها، كما لم يكن هناك استعداد أو موارد لإجراء الاستفتاء، وكانت النية أن يعمل الحزب فى إطار القانون السائد وفحص الموضوعات المدرجة بالبروتوكول. إلا أنه سرعان ما صار جليا أن حزب المؤتمر الوطنى بالولاية لم يكن منقسماً على

نفسه بشأن نهجه عن "المشورات الشعبية" فحسب، بل إن الولاية والحزب الأم كانا منقسمين كذلك، وهو ما اتضح حين تم تعيين عقار عقار، نائب الحاكم، فى منصب وزير الشئون البرلمانية فى حكومة الوحدة الوطنية. إلا أن المنصب لم يمنعه من التصريح، جهارا، بالتزامه بمشورات شعبية تشبه كثيرا تلك المقترحة من قبل مالك عقار اير، والذى شاع أنه يلتقيه بانتظام. وبعد إزاحة عقار عقار، فإن المتحدث باسم برلمان الولاية عن حزب المؤتمر الوطنى، والذى كان مؤيدا لأن تكون السلطة لامركزية، أضحى صامتا فجأة. شاعت بعض الروايات حول جلسة حزبية عاصفة لجأ خلالها مشرعو حزب المؤتمر الوطنى إلى تبادل "اللكمات" حين تناول الكيفية التى تدار بها "المشورات الشعبية". وقد صرح أحد المراقبين بأنه "على النقيض من جنوب كردفان، حيث القرار لأحمد هارون ... فإن جميع أعضاء حزب المؤتمر الوطنى فى النيل الأزرق هم مجرد دمى". بيد أنه وفقا لمسئول بمعهد بحوث السلام بجامعة الخرطوم، وهو المعهد الذى تم تكليفه بإعداد ورقة تحضيرية للمفوضية، فإنه "بغض النظر عن الحزب، فإن جميع الأحزاب قد أضحت محلية".

كذلك، تم التعبير عن الاستياء العام جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، من قبل أحزاب أخرى وعناصر المجتمع المدنى بالولاية. إن معظم الأهالى قد ذكروا أنهم لم يحصلوا على أية منافع من الموارد الغنية التى تتمتع بها ولايتهم ... تلك الموارد التى كانت بحوزة الكتلة العربية النهرية بالولاية وكذا بالخرطوم. كذلك فقد اشتكى الأهالى غياب التنمية، والحالة السيئة التى كانت عليها الشوارع والطرق، وفشل الحكومة فى توفير الخدمات، ووجود أعداد ضخمة من جنود القوات المسلحة السودانية بالولاية. وبتحليل مشارب الحزب المتنوعة، فقد اشتكى الجميع المنافع الضئيلة المتحصل عليها من سد "الروصيرص"، على الرغم من أنه يمد قطاعاً كبيراً من أهالى الشمال بحاجتهم من الكهرباء.

كذلك، فلم تكن الحالة الأمنية فى الولاية لتفضى إلى أى ناتج إيجابى "للمشورات الشعبية". فأعداد جنود القوات المسلحة السودانية الموجودة بالولاية قد قدرت بما يتراوح، تقريبا، ما بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ جندى، وهى أعداد تتجاوز الأعداد المنصوص عليها فى بروتوكول الترتيبات الأمنية الذى قام بتخفيض الأعداد إلى المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب، وهو كتيبتان، أو قرابة ١٦٠٠ جندى، و٣٠٠٠ آخرين فى الوحدات المشتركة/ المدمجة. وكان الجنود الموجودون بالولاية مدعومين بعدد غير محدد من جنود قوات الدفاع الشعبى، والذين تم توظيفهم كقوة مماثلة، وكأداة، استخدمت أثناء الحرب، لفرض الممارسات الدينية لحزب المؤتمر الوطنى على أهالى الولاية، والذين عادة ما يتبعون طرقا غير مستقيمة بعيدة عن تعاليم الإسلام. إن قوات الدفاع الشعبى كانت نشيطة وبخاصة ضمن قبائل البدو الرحل – رفاعة وكنانة والفلاتة وأمبررو ... إلخ – التى تعبر ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان خلال دورتها السنوية (من منتصف تشرين الأول/ أكتوبر إلى تموز/ يوليو من كل عام). هذا، وقد اشتكى ستيفان أموت، مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الكرمك، من "أن المشكلة الرئيسية فى الكرمك تتمثل فى ميليشيات البدو المسلحة ... إن ميليشيات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد قامت بتسليم أسلحتها إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان طبقا لمقتضيات اتفاق السلام الشامل، بيد أن ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى لم تقم بإجراء مماثل. إن الأمن الداخلى لولاية النيل الأزرق كان فى قبضة قبيلة الفلاتة، وهى فى الأصل جزء من قبيلة الفولانى بغرب إفريقيا. هذا، وقد عمد حزب المؤتمر الوطنى إلى إقامة علاقات وثيقة مع قبيلة الفلاتة.

وفى الأثناء ذاتها، شرع الجيش الشعبى لتحرير السودان، بداية، فى نقل معظم قواته المقدرة بنحو (١٢٠٠٠ – ١٥٠٠٠ جندى) إلى قرية شوفة على حدود

أعالى النيل، إلا أن تلك القوات كانت تذرع جنوب النيل الأزرق جيئة وذهابا، على نحو منتظم، وذلك خلال المناورات العسكرية، وأيضا لزيارة الأقارب والأصدقاء وآخرين ممن تقاعدوا أو تركوا الجيش الشعبى وإن كانت ما تزال تربطهم صلات به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان لديه ٣٠٠٠ جندى فى الوحدات المشتركة/ المدمجة.

إن ولاية النيل الأزرق قد تأثرت كذلك بالصراع بين إريتريا وجارتها، إثيوبيا. إذ كانت إريتريا تدعم المنشقين الإثيوبيين، وبخاصة متمردى أورومو وبنى شنقول، الذين يعبرون الحدود الإريترية/ السودانية عند الشمال ثم يتوجهون جنوبا على امتداد الحدود الشرقية للسودان إلى النيل الأزرق، ثم يعبرون منها إلى بنى شنقول. وبصفة عامة، يرتحل هؤلاء المقاتلون فرادى، وما من ملمح يميزهم عن السودانيين عامة، غير أنه يقال إنهم يتلقون مساعدات من أهالى ولاية النيل الأزرق. إن مسئولى السلطات الأمنية فى السودان، فى تطلعهم للتعاون مع السلطة الإثيوبية، يعملون مع نظرائهم الإثيوبيين، عن قرب، لتجاوز تلك المشكلة.

جلسات استماع النيل الأزرق

توجب على ولايتى جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق تعيين لجنة مشورة شعبية ولجنة تقويم وقياس تنفيذ، على أن ترسل اللجنتان تقريريهما إلى المجلس التشريعى فى الولايتين، فوفقا لبروتوكول حسم النزاع فى ولايتى جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق، الموقع عليه فى نيفاشا بكينيا فى السادس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤، مادة (٣) – المشورة الشعبية:

٣-٣ ينشئ كل واحد من المجلسين التشريعيين للولايتين لجنة برلمانية للتقويم وقياس تنفيذ اتفاق السلام الشامل فى كل ولاية، وتقدم اللجنتان تقريريهما إلى

المجلسين التشريعيين فى الولايتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

٣-٤ تنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ اتفاق السلام الشامل فى كل ولاية من الولايتين وترفع اللجنة تقاريرها إلى الحكومة القومية وحكومتى الولايتين اللتين يستخدمان التقارير لتصحيح أى إجراء يحتاج إلى تصحيح لضمان التنفيذ المخلص للاتفاق.

وفى حينها، كان مواطنو الولايتين سعداء لأنه مع تطبيق اتفاق السلام الشامل، فإن العملية سوف تنتهى، أما إذا لم يكونوا سعداء فإن المجلسين التشريعيين فى الولايتين (أى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان) سيكون عليهما أن يصلا إلى موقف مشترك وإجراء مفاوضات مع حكومة الوحدة الوطنية، بالرغم من أن تلك الحكومة لم يعد لها وجود حتى قبل أن تكتمل هياكل "المشورات الشعبية".

إن المفوضية البرلمانية للمشورة الشعبية بولاية النيل الأزرق قد أنشئت فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وهى تتكون من ٢١ عضواً، ينتمى ١٣ منهم إلى حزب المؤتمر الوطنى، فيما ينتمى ثمانية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجميعهم أعضاء بالمجلس التشريعى للولاية. وقد حددت مفوضية النيل الأزرق أربعة طروحات كبيرة لمناقشتها خلال جلسات الاستماع: الطرح الدستورى، والطرح الإدارى، والطرح السياسى، والطرح الاقتصادى. وفى الفترة ما بين الرابع عشر من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، والثانى من شباط/ فبراير من العام ذاته، قدم ٦٩٤٢٩ من المشاركين من ١٠٨ منطقة مختلفة – ١١٦ مسألة لجلسات الاستماع، وكانت تلك المسائل تشمل ٦ مناطق جغرافية حول الولاية، إذ عقدت دورة استماع أديرت من قبل مفوضين اثنين إلى أربعة، كل يوم فى أراض مختلفة.

وبالرغم من تلك الأرقام وأثرها الانطباعي وبرغم كفاءة المفوضية، إلا أن جلسات الاستماع لم ترق إلى الآمال والتوقعات التي علقت عليها. لقد كان هناك ثلاث مشكلات رئيسية. أولاً: فبدلاً من المناقشة المنطقية للطروحات الأربعة المذكورة آنفا، اختزلت المساهمات بشدة في بيانات مقتضبة لتأييد "الحكم الذاتي" أو "الفيدرالية"، حيث تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان الخيار الأول، فيما يدعم حزب المؤتمر الوطني الخيار الثاني. ثانياً: إن حشد الأحزاب البارزة لناخبيها، والتي غالبا ما تتبع نهجا قبليا، قد هدد بمفاقمة التوترات القبلية داخل ولاية النيل الأزرق. ثالثاً: إن تنسيق العملية على نحو متناغم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني قد ثبط الجهود التي رمت إلى تأكيد وجهات نظر أهالي الولاية، وكذلك همش الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني في الولاية، وأدى إلى خلق مناخ غير ديمقراطي بها.

لقد أفضت جلسات الاستماع الأولية في الدمازين والروصيرص إلى نقاشات حرة بل و"عاطفية النزعة"، إلا أن مفوضية المشورة الشعبية أوضحت أنها لن تقبل اعتراضات كتلك أو أي سلوك غير منضبط. ولقد اتسمت الأيام الخمسة أو الستة الأولى من جلسات الاستماع بالانضباط، إلا أن الجلسات كانت عمومية على نحو كبير، ولم تعط أي انطباع بكونها متناغمة. وتلا ذلك شروع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إعطاء أوامرها لتابعيها للمطالبة "بالحكم الذاتي" والتنمية. وبعدها بيوم أو اثنين، وفي استجابة واضحة لجهود الحركة الشعبية، عمد حزب المؤتمر الوطني إلى توجيه أتباعه للمناداة "بالفيدرالية" أو "بالحكومة القائمة". هذا، وقد كانت هذه المناداة من قبل الحزب قد قصد بها إظهار الرضا عن الوضع القائم، إلا أنه سرعان ما بدا جليا أن تلك لم تكن هي الحال. لقد شهدت عددا من جلسات الاستماع تلك حتى أُجبرت على المغادرة جراء الملل المتسرب إلى النفس من سماع

مئات المواطنين، على التتابع، يرددون كالببغاوات شعارات وضعت على ألسنتهم من قبل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني. إلا أنه سرعان ما بات واضحا أنه ما من أحد كان يشعر بالارتياح جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، لذا فقد طالب معظم أنصار كلا الحزبين بضرورة إحداث التنمية. وفي بعض الأحيان، قال المتحدثون إن ما يقصدونه بالتنمية التي يطالبون بها يتمثل في إمداد الولاية بالمياه، والعمل على إنشاء المدارس والعيادات والطرق. ونتيجة لذلك، وبعدها بيوم أو اثنين أضاف أتباع حزب المؤتمر الوطني "الملقنين" كلمة "التنمية" إلى عباراتهم المنادى بها. فوفقا لشكرى أحمد على، الحاكم المحلى للروصيرص، ورئيس الحركة الشعبية للتحرير بها، "إن حزب المؤتمر الوطني في ولاية النيل الأزرق ليدرك أنه إذا لم يقف بجانب الأهالي، فسوف يقومون بالإقدام على الانتحار". وبالفعل، كان من المستحيل أن يجد المرء شخصا يعيش في الولاية، بغض النظر عن انتمائه/ انتمائها الحزبي، إلا ويشكو/ تشكو غياب التنمية عن الولاية، وبخاصة أن الولاية تولد جانبا كبيرا من كهرباء السودان، إلا أنها تعاني انقطاع التيار بها.

إن قيادات حزب المؤتمر الوطني قادرة على تقديم تعريف للفيدرالية، بينما تعجز قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان عن تقديم تعريف متسق ومقبول للحكم الذاتي. لذلك، تضغط الحركة على أتباعها ومؤيديها للمطالبة بنظام للحكم لم تتوافق عليه قيادات الحركة أنفسهم. لقد عمد كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تسفيه الهدف من وراء فكرة "المشورات الشعبية"، لتحول جلسات الاستماع، بمهارة، إلى ضرب من "الاستفتاء"، وبالتالي احتفظ مراقبوهما بسجلات للعبارات والبيانات التي نودي بها خلال جلسات الاستماع، والذاهبة إما لتأييد خيار "الحكم الذاتي" أو خيار "الفيدرالية"، ويبدو أن أولئك الذين

شهدوا جلسات الاستماع تلك قد شاركوا الحزبين تلك النظرة.

أما مركز كارتر الدولى للسلام، والذى كان مفوضية المراقبة الدولية الوحيدة، فقد خلص إلى أنه "إلى الحد الذى تعمد خلاله ممارسات الأحزاب الأخرى إلى إخماد التعبير العفوى للمواطنين عن وجهات نظرهم، فإن تلك الممارسات، والتى لا تعد مخالفة للقانون، تثبط من روح "المشورات الشعبية" وهدفها الشامل فى قياس "آراء" المواطنين. ووفقا لشكوى عضو فى أحد أحزاب المعارضة فإن "التربية الوطنية الرسمية كانت تلقن فى الصباح، وبحلول المساء يقوم حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان بتقديم ما يؤمنون به بالفعل".

وثمة مشكلة أخرى خاصة بجلسات الاستماع للمشورات الشعبية تمثلت فى كونها قد حرضت القبائل المحلية – تلك المؤيدة بشدة للحركة الشعبية لتحرير السودان كقبائل البرتى والهمج وانقسنا والوطاويط ودوالا وقماز وباروم والأدوك والجمجم، وكذا القبائل المهاجرة فى أعالى النيل – المابان والدينكا والشلك ... ضد القبائل المؤيدة لحزب المؤتمر الوطنى، التى هاجرت إلى الإقليم مثل الجعليين العرب والشايقية والكماتير والأشراف ورفاعة وكنانة والفلاتة، وقبائل دارفور مثل البقارة والزغاوة والمساليت والفور. ونتيجة لذلك، كان ثمة ارتباط واضح بين القبيلة التى ينتمى إليها المرء، والتأييد الذى يمنحه لخيار "الفيدرالية" أو لخيار "الحكم الذاتى"، وقد أسهم ذلك فى المناخ المتوتر الذى اصطبغت به جلسات الاستماع، كما أدى – فى حالات قليلة – إلى أحداث اتسمت بالعنف. إلا أن صلب التوتر وزبدته كان بين القبائل العربية التى شرعت فى الهجرة إلى ولاية النيل الأزرق فى أوج حكم مملكة الفونج خلال القرن الثامن عشر، وإلى حد ما قبيلة الفلاتة، التى كانت وثيقة الصلة بحكومات الخرطوم المتعاقبة ومختلف القبائل الأهلية. وقد قام أحد مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان بتفسير ذلك التوتر حيث قال: "إنه لم يكن هناك أى

صراع قبلى فى ولاية النيل الأزرق حتى عام ١٩٩٠، حين أدرك الأهالى – ولأول مرة – حقوقهم، وذلك بسبب التعبئة التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن الصراع من أجل الحقوق كان السبب وراء التوترات التى شوهدت خلال جلسات الاستماع".

إن جميع قبائل النيل الأزرق، باستثناء قبيلتى الأدوك والجمجم، هى قبائل مسلمة، لذا فإن الدين – فى ذاته – لا ينهض أساسا للتنازع. إلا أن جميع الحكومات السودانية، فيما بعد الحقبة الكولونيالية، قد سعت إلى زرع المفاهيم "النهرية" للإسلام بين القبائل الأهلية ذات العقائد المتباينة. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه سائر الحكومات، فمن خلال العديد من الجمعيات الأهلية "الإسلامية" العاملة فى الولاية، عمد الحزب إلى فرض المفاهيم السلفية على جميع القبائل غير العربية، وبخاصة القبائل الأهلية، ومن بين تلك القبائل الأهلية تم انتقاء قبيلتى الأدوك والجمجم كونهما قد ناصرتا الحركة الشعبية لتحرير السودان مبكراً.

وبالرغم من أن العرب لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من سكان ولاية النيل الأزرق، كما أن الانقسامات الكبيرة فى جلسات الاستماع لم تحرض العرب ضد الأفارقة، إلا أن الولاية كانت فى الخطوط الأمامية للصراع حول ما إذا كانت هوية السودان عربية بالأساس أم إفريقية وهو ما انعكس بدوره بوضوح فى الصراع الأيديولوجى بين حكومات الخرطوم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد ازدادت حدة التوترات بعد أن أمسك حزب المؤتمر الوطنى بزمام السلطة، ومن ثم، فقد كانت جميع المناصب القيادية والإدارية فى ولاية النيل الأزرق، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، يحتلها أناس لا ينتمون إلى المجتمع الأهلى بالولاية، بل كان المدرسون فى مرحلة ما بعد التعليم الإلزامى يفدون من المناطق الرئيسية بالشمال.

ونظراً لضعف قاعدة حزب المؤتمر الوطني الاجتماعية – وبخاصة في الجزء الجنوبي من الولاية – فقد قام الحزب بتشجيع الفلاتة على القدوم إلى الولاية (ولو أن بعض الفلاتة قد عاشوا هناك منذ زمن الإمام المهدي)، وبالتبعية، فقد كانت الإدارة المحلية للنيل الأزرق مسيطراً عليها من قبل العرب والفلاتة، وإلى حد أقل، من قبل قبائل غرب السودان والبدو الرحل من الشمال. وفي الوقت ذاته، سيطر العرب على الاقتصاد الرسمي: إذ اشتروا الذهب، وقاموا بتصدير الفحم والفاكهة والخضروات للمدن الشمالية، واستيراد السلع الاستهلاكية، كما قاموا بالتحكم في معظم وأهم الصناعات الزراعية الميكنة بالولاية.

أثار التحكم في مقدرات الولاية وكذا في اقتصادها من قبل أولئك الذين يتم اعتبارهم "دخلاء" استياء شديدا لدى القبائل الأهلية، حيث قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوظيف ذلك الغضب والاستياء لاكتساب التأييد. وقد أسهم ذلك، بدوره، في توطيد الروابط بين العرب والقبائل غير الأهلية من جهة، وبين حزب المؤتمر الوطني من جهة أخرى. فخلال السنوات الأخيرة فقط، استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز مستوى التأييد الذي تحظى به لدى قاطني الولاية من الأهليين، لتستقطب بعض العرب وقلة قليلة من الفلاتة ضمن صفوفها. أما أرباب محمد إسماعيل، رئيس قبيلة الفلاتة المخضرم، فقد ذكر أن:

" لم ينشأ التفاوت فيما بين القبائل إلا بعد أن حصل السودان على استقلاله في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، إن الفلاتة، تاريخيا، كانوا من أنصار الإمام المهدي ومؤيديه، وكذا أنصار حزب الأمة، ولكن في السنوات القليلة الماضية، قام معظم أفراد القبيلة بدعم حزب المؤتمر الوطني في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لأن "السود" يحسبون أن الفلاتة والعرب ليس لهم الحق في العيش هاهنا".

ولا شك أن ذلك الدعم قد ترسخ مع انتخاب مالك عقار اير حاكما للولاية، والذى بذل جهوداً كبيرة لإلحاق القبائل الأهلية بالخدمة المدنية. إلا أن تغيير الديناميات الداخلية لم يغير العلاقات مع الخرطوم حيث أوضح مبارك الفاضل المهدى، وزير مالية الحركة الشعبية لتحرير السودان أن "٩٥٪ من إيرادات ولاية النيل الأزرق ترد من المركز، بما فى ذلك المرتبات، والنتيجة أنه ينفق معظم وقته فى الخرطوم لإحضار تلك المبالغ".

تفاقمت التوترات فيما بين القبائل بسبب جلسات استماع "المشورات الشعبية". نظرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديها داخل القبائل الأهلية إلى تلك المشورات على أنها وسيلة لتحفيز مصالحهم فى الولاية، إلا أن سلبياتها قد تمثلت فى الخوف الذى ولدته فيما بين القبائل غير الأهلية. لذا، فقد آمن أفراد تلك القبائل أنه إذا تمت الموافقة على خيار "الحكم الذاتى" كهدف للولاية، فسوف يجبرون على مغادرتها، وقد لعب حزب المؤتمر الوطنى على "وتر" ذلك الخوف أثناء حملته الانتخابية. وقد أنكرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك، إلا أنها لم تعدم تبريرا كما جاء فى الحوار التالى بين حاكم الولاية، مالك عقار اير، وبينى، فى السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١:

المؤلف: اتضح من جلسات استماع "المشورات الشعبية" أن القبائل الأهلية فى الولاية قد أيدت خيار "الحكم الذاتى"، فيما أيدت القبائل الأخرى خيار "الفيدرالية". هل ينتابك قلق من أن يؤدى ذلك إلى توترات قبلية؟

مالك عقار: ليس ثمة توترات قبلية. إلا أن هناك تقسيما واضحا بين انحياز القبائل الأهلية إلى الحكم الذاتى، وانحياز "المستوطنين" إلى الفيدرالية.

المؤلف: المستوطنون؟!

مالك عقار: يمكنك تسميتهم "المهاجرين"، إذ قد وفدوا من خارج الإقليم. إذ لو توفرت لنا القدرة لكنا طاردناهم منذ سنين. انظر، نحن لسنا عنصريين، ولا نتطلع لطرد أحد من أراضينا. ولكن لدينا مظلمة ونريد أن تحترم قضيتنا. "فنحن" نعاني التخلف الاقتصادي وسوء الحكم ... أقصد القبائل الأهلية.

وكما كانت الحال في غير موضع بالسودان، وحدها الأحزاب التي تملك المال، وكان ذلك حكرا على حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، هي التي بإمكانها تنظيم الحملات والحشد، وتقديم المنافع لمؤيديها، بينما يتم تهميش الأحزاب الأخرى. ونتيجة لذلك، وفي انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فاز حزب المؤتمر الوطني بـ ٢٩ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي في الولاية، بينما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ١٩ مقعداً. إلا أن جهودا قد بذلت لإشراك الأحزاب العشر الأخرى في "المشورات الشعبية"، وتم إنشاء مجلس سياسي ضم الاثني عشر حزبا. وقد قام كل من الأمم المتحدة وحاكم الولاية بمنح تمويلات لأحزاب المعارضة للمشاركة في دورات زيادة الوعي بالقضايا ذات البعد الأهلي، وذلك استعدادا لجلسات استماع "المشورات الشعبية". إلا أن سنوات من القمع ومحدودية الموارد المالية والبشرية كانت تعني، أنه رغما عن اشتراك أحزاب المعارضة بمراقبين في جلسات الاستماع، إلا أن تأثيرها الفعلي كان جد محدود. أما سليمان علي، رئيس الحزب الشيوعي السوداني عن الولاية، فقد اشتكى من "أنه بخلاف حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الأحزاب الأخرى لم يكن ليسمح لها بأن تكون جزءا من العملية (فضلا عن غياب الموارد)، كذلك فقد منعت الأحزاب الأخرى من المشاركة في المناطق الريفية".

إلا أن إحدى الإسهامات الإيجابية للمجلس السياسي سالف الذكر تمثّل

فى اتفاقية، عشية البدء فى جلسات الاستماع، ألزمت جميع الأحزاب بالمشورات الشعبية التى يجب أن تكون حرة ونزيهة لتستقطب أكبر مشاركة ممكنة. وخلال تلك الأحداث خلص ممثلو أحزاب المعارضة إلى أن توظيف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لجلسات استماع المشورات الشعبية للضغط لفرض أنظمة الحكم المفضلة لديهما ... قد أدى إلى تقويض الممارسة برمتها.

وبينما كانت دورات زيادة الوعى بالقضايا ذات البعد الأهلى فاعلة فى إعلام المواطنين بمحل انعقاد جلسات الاستماع، وإعلامهم بمن يحق له المشاركة، وجداولها الزمنية، وأمور فنية وتقنية أخرى ... إلا أنها لم تقم بشرح أهداف تلك المشورات، أو قضايا الأمن والحكم الرشيد التى تأسست لتناولها. فلضمان مشاركة حقيقية وواعية فى جلسات الاستماع تلك، كان لابد أن يكون هناك حملة جماهيرية مستدامة لتوعية أهالى الولاية سياسيا بشأن اتفاق السلام الشامل، وبروتوكول جنوب كردفان/ النيل الأزرق، إلا أن ذلك لم يحدث مطلقا. أما مركز كارتر فقد خلص إلى أنه كانت ثمة حاجة "للترويج للغرض الذى أنشئت من أجله تلك المشورات الشعبية، ولخلق حوار مستمر حول المواضيع الجوهرية ذات الشأن".

فإذا ارتبط الأمر بصوت الأهالى فى ولاية النيل الأزرق، فإنه ليفصح -بقوة- عن الحاجة إلى إحداث تنمية بالولاية وتحسين مستوى الخدمات كالمدارس والمستوصفات والحاجة إلى انتظام الكهرباء (ولعل المفارقة تكمن فى وجود أحد أكبر السدود فى السودان عند الدمازين والروصيرص). كذلك، فقد قيل إن الجهود المبذولة لتوسعة السد تؤدى إلى تهجير المواطنين. أما قضية الأمن، فلم يطرحها سوى عدد محدود جداً من الأهالى، إما بسبب الخوف أو بسبب الجهل بطبيعة ما

ينبغي مناقشته في جلسات الاستماع، ولا شك في أن قضية الأمن تعد اهتماما رئيسياً لدى الكثير من أهالي الولاية، خاصة أولئك المقيمين في جنوب الولاية وكذا ممن هم خارج المدن الكبرى.

وفور الانتهاء من جلسات الاستماع دبت الخلافات حول ما سيتم اتخاذه حيال نتائجها. وبما أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان قد عاملا "جلسات الاستماع" كما لو أنها استفتاء يوجد به رابحون وخاسرون في كل جولة ... فقد شدد كلاهما على أن يتم ترجمة النتائج إلى أصوات مؤيدة ومعارضة للحكم الذاتي أو الفيدرالية. إلا أن ذلك أدى إلى إشعال الأجواء السياسية، وإلى توقف عملية الجدولة. وبالفعل، وفي نهاية عملية السلام، كانت الأحزاب ما تزال حبيسة الجدالات وأسيرة النقاشات، وسادت جولة من التشكك بشأن خطط لجلسات استماع الصفوة (ويقصد بالصفوة عناصر المجتمع المدني والأحزاب السياسية). وفضلا عن ذلك، فقد بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان "المشورات الشعبية" بقاعدة كبيرة من دعم أحزاب المعارضة لها، إلا أنه ونتيجة لأدائها أعلن تحالف تلك الأحزاب – في مؤتمر صحافي – اعتراضه على "نبذ الحركة الشعبية للعلاقات الطيبة مع جميع الشركاء الضالعين في العملية". كذلك، خلصت الأحزاب إلى أن نمط الحكم فقد أهميته طالما نجحت المشورات الشعبية في تلبية الرغبات الحقيقية لأهالي النيل الأزرق، والتي تعارفوا على أنها التنمية وإعادة هيكلة علاقة الولاية بالحكومة المركزية. وقد تشككت الأحزاب كثيرا في جلسات استماع الصفوة التي تم اقتراحها خوفا من أن تقع أسيرة التأثر بمنحى الحزبين الحاكمين تجاه أنظمة الحكم.

انتخابات جنوب كردفان و"المشورات الشعبية"

ظلت كردفان، وحتى عام ١٩٩٤، تحكم كإقليم واحد، ولكن فى ذلك العام تم تقسيمها إلى ولايات ثلاث: شمال كردفان، وجنوب كردفان (قبائل جبال النوبة)، وغرب كردفان (وأغلبها من قبيلة المسيرية). وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ونتيجة لاتفاق السلام الشامل، وافقت الأحزاب على ضم غرب كردفان إلى جنوب كردفان. ومنذ البداية كانت هناك مشكلات خاصة بإدارة جنوب كردفان بسبب الخلافات حول الأراضى وإدارة المجلس التشريعى، وكذا مشاكل خاصة بالتوصل إلى اتفاق حول دستور الولاية، إلى أن حل يوم السابع من آذار/ مارس ٢٠٠٦ الذى شهد تشكيل حكومة تسيير أعمال. إن قبائل جبال النوبة بجنوب كردفان لم تثق فى اتفاق السلام الشامل الذى أنهى أملها فى "سودان جديد"، كما جعل من المستحيل أن تلحق بالجنوب، وهو الخيار الذى كان يفضله معظم "النوبيين". ونتيجة لذلك كانت هناك مصادمات بين الحين والآخر بين ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى وميليشيات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبالفعل، كان هناك حديث عن، بل وبعض الخطط لتدريب قوات نوبية وحشد الأسلحة استعدادا للقيام بعصيان فى نهاية عملية السلام وانفصال جنوب السودان. وبالمثل، أصدرت "مجموعة الأزمات الدولية" فى عام ٢٠٠٨ دراسة عنونت: مشكلة "جنوب كردفان" السودانية: هل هى "دارفور" تالية؟ ... حيث أوجزت الدراسة وجهات نظر شائعة فى هذا الخصوص. فوفقا للحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبع مشكلات الولاية من غياب التنمية ومعدلات الأمية المرتفعة وعدم توفر الخدمات، وبذا فإنها تطرح خيار "الديمقراطية" وتتناول – بإيجابية – مشكلة نزع ملكية الأراضى، والرغبة فى إنهاء الطابع العربى والإسلامى الذى يصطبغ به النظام التعليمى، وحسم عدد من القضايا المتعلقة بالأمن، والاهتمام بالمهجرين والمرحلين.

كذلك، فقد كانت مواقف مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى كادوقلى مماثلة لنظيراتها فى الدمازين، إذ رغب كثيرون من مسئولى الحركة فى الدفع بالمشورات الشعبية إلى ما وراء الحدود المنصوص عليها فى البروتوكول. هذا، وقد أشار بعض مسئولى الحركة إلى أنه ما لم يتم الوفاء بمطالبهم، فسوف يعودون إلى "الحرب" ثانية. وفى تلك الأثناء، أوضح مسئولو حزب المؤتمر الوطنى فى جنوب كردفان "القانون الفعلى" المحدد للعملية وشددوا على أنه لا يتيح لأهالى جنوب النوبة حق تقرير المصير، كما ينكر عليهم استقلالهم وحكمهم الذاتى. إن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى بجنوب كردفان، مثل نظرائهم فى النيل الأزرق، قد أبدوا قدرا كبيرا من اللامركزية، وكان عليهم التجاوب مع مجتمع جبال النوبة بما لديه من مظالم كثيرة. وقد زعم إبراهيم محمد بلندية، المتحدث المفوه عن الحزب بالولاية، أن الأحزاب هى كيانات "محلية"، وبما أن "ميزانية جنوب كردفان تعتمد على "المركز" بنسبة ٩٩٪، فقد كان هناك حاجة ماسة، إذاً، للنظر الممعن فى شأن الإصلاحات المنشودة".

وعلى خلاف النيل الأزرق، لم تجر انتخابات المجلس التشريعى بجنوب كردفان فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأن تعداد السكان قد أظهر سكان جبال النوبة بأقل من عددهم الحقيقى، ولذا فقد ووفق على أن يتم إعادة الإحصاء. وفى السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أعلن أن تعداد الولاية يبلغ ٢,٤ مليون نسمة، بزيادة قدرها مليون نسمة عن التعداد السابق والمرفوض من قبل الحركة الشعبية، إلا أنه كان – مع ذلك – أقل بكثير من الرقم المتوقع من قبل أهالى النوبة وقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، ولم يتم الكشف عن تفاصيل التعداد، إلا أنه قد أشيع أن ذلك الرقم هو "رقم سياسى" جرى "طبخه" بواسطة الرئاسة. وبالرغم من الشكوك المثارة حول

ذلك الرقم، إلا أنه قد أفسح الطريق أمام انتخابات الولاية.

إن "المشورات الشعبية" لم تكن لتتم من دون إجراء انتخابات المجلس التشريعي بالولاية، بالرغم من أن لجنة فنية قد شكلت للقيام بالأعمال التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل مجلس حكماء، بغرض استقطاب أكبر قدر من المشاركين ... ذلك المجلس الذى انصهرت فى بوتقته كوكبة منوعة من أناس مميزين يمثلون جميع المشارب السياسية فى جنوب كردفان، حيث كانت لجان المجلس تعقد اجتماعاتها على امتداد الولاية بأسرها.

عانى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، كلاهما، من انقسام الرأى حول قياداتهما، وذلك لكون تلك القيادات غير "أهلية» [لا تمثل الأهالى] بالكامل، ولكونها مفروضة من قبل المركز. ووفقا للبروتوكول، قام كل من الحزبين باقتسام حكم الولاية حتى إجراء الانتخابات. وقد انتخب إسماعيل خميس جلاب عن الحركة الشعبية لتحرير السودان كأول حاكم للولاية بعد اتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم ينجز شيئا ذا بال، وتنامت وتيرة الاستقطاب القبلى إبان حكمه. وقد خلفه فى حكم الولاية عمر سليمان عن حزب المؤتمر الوطنى، إلا أنه لم يكن لديه الكثير فى جعبته خلال فترة مكوثه كحاكم، بالإضافة إلى توجيه الانتقادات لنائبه دانيال كودى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان لإفراطه فى تعاطى الكحوليات. ونتيجة للصراع المتواصل ضمن صفوف قيادات الحركة الشعبية، أمر سالفاكير أن تكون جوبا مركزا لإدارة وحكم الولاية، وذلك فى شباط/ فبراير ٢٠٠٩، حيث اختير عبد العزيز الحلو قائدا عاما. إلا أن موجات السخط والاستياء لم تتوقف. وقد تجذرت الأزمة بسبب مقاطعة تعداد السكان لعام ٢٠٠٨، ولإنقاذ الأمور، أضحى أحمد هارون حاكما للولاية فى أيار/ مايو ٢٠٠٩ ... وهو الذى ينظر إليه حزب المؤتمر الوطنى كواحد من أمهر قياداته

وأبرعها، بالرغم من أن سمعته قد شوهت بسبب قيامه بتدبير أنشطة إرهابية فى دارفور اتهم بارتكابها من قبل المحكمة الجنائية الدولية. إن اختيار أحمد هارون من قبل قيادات الحزب، وبخاصة الدكتور نافع على نافع كبديل توافقى بين مرشحى جبال النوبة والمسيرية ... قد أحدث استياء كذلك.

شرع هارون من فوره فى مغازلة نائبه وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولاية، عبد العزيز الحلو. هذا، وقد ألمح هارون إلى أن "يدا واحدة لا تصفق"، إذ عزا نجاح علاقتهما إلى "تعامل كل منهما بوضوح وشفافية مع الآخر". وقد سعى هارون إلى تقديم نفسه فى صورة "البراجماتى" إذ أمن أن اتفاق السلام الشامل قد قام بتشخيص مشكلات السودان، فضلا عن اقتراحه للحلول، كذلك أمن هارون أن المشورات الشعبية سوف تعمل على تقييم عملية السلام، والحلول المقدمة فى هذا الصدد، بحيث إنه إذا لم تكن تلك الحلول ناجعة، يتم حينها اقتراح حلول أخرى. وجهت وللمرة الأولى الموارد الوطنية منذ سنين طوال إلى صالح الولاية: فقد أنشئت طرق ومستشفيات فى كادوقلى، فضلا عن إنشاء ملعب لكرة القدم هناك، أما الأمن فقد تم الاهتمام به وتطوير آلياته بالولاية. وقد أرجع الفضل فى ذلك إلى ما لهارون من ثقل سياسى فى الخرطوم، وتهديده الواضح بأنه إذا ما أخفق فى جنوب كردفان ليمثل كمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، فسوف يأخذ آخرين بمعيته – من بينهم عمر البشير – والذى كان هو الآخر متهما من قبل تلك المحكمة.

أكسب هذا النهج الصارم هارون أعداء فى حزب المؤتمر الوطنى، بيد أن معظمهم كان مستعدا لأن يمضى معه إذا استطاع أن يعيد الاستقرار إلى ولاية جنوب كردفان الحدودية المنتجة للنفط، وأن يتصدى للحركة الشعبية لتحرير السودان بوجودها الكثيف المسلح فى جبال النوبة. أما عبد العزيز الحلو فقد أمن

بأن الكثير من مظاهر التنمية التى طالت الولاية مؤخرا كانت بفعل هارون، وأن علاقتهما قد لطفت من حدة المناخ السياسى الملتهب. إلا أن الكثيرين من داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا يؤمنون بالعكس تماما، حيث عارضوا علاقة الحلو بهارون. ووفقا لما أبلغت به من أحد منتقدى تلك العلاقة حيث قال: "إننى لم أجاهد طيلة عقدين لأحصل فى النهاية على اتفاق كهذا". هذا، ويؤمن المنتقدون بأن التودد للحاكم لم يتفق وبرنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد قام عبد العزيز الحلو برد الهجمة على من أبدوا استياءهم، حيث عمد إلى حملة تطهير حزبية فى كانون الثانى/ يناير ٢٠١٠ أفضت إلى استبعاد ٦٢ عضوا بالحركة الشعبية. وقد اشتكى صادق منصور، نائب رئيس المجلس التشريعى بالولاية من أن "عبد العزيز الحلو قد تم فرضه من قبل القيادة، وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل خلف ستار من "الديكتاتورية". وفى الوقت ذاته، فإن الجنرال تلفون كوكو، ذلك العسكرى المخضرم الذى يحظى بقاعدة تأييد واسعة فى الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، والمنتقد اللدود للحلو ... قد تم القبض عليه واعتقاله بدون أية تهمة، وذلك فى جوبا. وقد أثار كوكو غيظ حركة/ جيش تحرير السودان فى جوبا لإيمانه بأنه يجب على مقاتلى النوبة فى الجيش الشعبى لتحرير السودان العودة إلى موطنهم قبل استفتاء عام ٢٠١١ . بيد أن مشكلة مقاتلى النوبة، والذين انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان للجهاد من أجل "سودان جديد"، والذين يشعرون بأنه قد تم الغدر بهم ... لم تحل مطلقا، وفى آذار/ مارس ٢٠١٠ عقد مقاتلو جبال النوبة مؤتمرا فى "يأى" بجنوب السودان للتباحث حول سياسات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والأوضاع فى جنوب كردفان فى ضوء الانفصال الوشيك للجنوب. هذا، وقد تم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى القيادات العليا بالحركة – عبد العزيز الحلو، وإسماعيل خميس جلاب،

ودانيال كودى، وتلفون كوكو – والذين لبوا الدعوة جميعا باستثناء عبد العزيز الحلو. لقد كان ذلك من سوء الطالع إذ رغب المقاتلون فى الحصول على توكيدات بالوحدة. وبالرغم من تلك المشاكل، إلا أن المجتمع الدولى قد صادق بقوة على الشراكة ما بين أحمد هارون وعبد العزيز الحلو ... وقد رأى المجتمع الدولى تلك الشراكة مثالا لما يأمل أن يسود فى كل مراتب الحكم بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وخلال جميع تلك المصادمات الداخلية، فإن دور الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لم يكن واضحا: هل كان تأييدا لعبد العزيز الحلو فى سعيه لتكميم أفواه المنشقين، أم كان إدارة لشئون الحركة الشعبية فى جنوب كردفان؟ وهل كانت الحركة الشعبية فى جوبا تحمى حقوق مقاتلى النوبة فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، أم كانت حريصة على ألا تفقدهم لأنهم كانوا ضمن أكثر القوى السياسية الموثوقة وأنهم قد تقلدوا مناصب هامة فى سلاحى المدرعات والمدفعية؟

إذاً، فأين يكمن مستقبل جبال النوبة؟ لقد كان البروتوكول واضحا فى أنه يكمن بالشمال، إلا أنه لم يكن معلوما ما إذا كان أهالى النوبة سيرتضون ذلك أم لا. فعشية انتخابات الولاية، أكد يونان باروت، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان فى مقاطعة "الرشيد" على أن:

"شيئاً واحداً يعد واضحاً – إذ لا يتخيل أحد إمكانية البقاء فى الشمال. لقد تم تهميشنا لعقود طوال من قبل السلطة فى الخرطوم ... لذا، فقد عمدنا إلى التصارع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد حاربنا هؤلاء فقتلنا منهم وقتلوا منا. إذاً، كيف يتأتى أن ننضم إليهم؟ إنه من الصعب عليك الانضمام إلى شخص كان عدوا لك فى السابق، وما يزال عدوك إلى الآن، وسوف يبقى عدوك إلى الأبد".

وفى تلك الأثناء، وجدت دراسة للمعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية أنه من ضمن الجماعات الرئيسية "بالمناطق الثلاث"، كانت النوبة الأقل احتمالا لقبول نتائج أية انتخابات يكون حاكم الولاية المنتخب بها منتميا لإثنية مغايرة.

انتخابات جنوب كردفان

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان قد أرادت الفوز فى الانتخابات وذلك لفرض هيمنتها على الولاية، كما أرادت الفوز فى "المشورات الشعبية" التى كانت ستلى الانتخابات مباشرة، كى تستطيع مواجهة الخرطوم. لقد كان القطاع الشمالى للحركة الشعبية ينظر إلى جنوب كردفان كموقعه الأثير ... قاعدة لتنظيم المقاومة ضد حزب المؤتمر الوطنى، وللحفاظ على استمرارية بقائها فى مواجهة المطالبات الداعية إلى حلها. أما القطاع الجنوبى للحركة فقد نظر إلى نتائج الانتخابات و"المشورات الشعبية" على كونها تنطوى على مستتبعات هامة بشأن مفاوضات الأمن مع الشمال، وكقاعدة يمكن بموجبها فرض الهيمنة على حزب المؤتمر الوطنى. هذا، وقد سعى حزب المؤتمر الوطنى بالولاية إلى الفوز بالانتخابات كى يستأثر برعاية "المشورات الشعبية" ويفرض سيطرته على آلياتها. ورغبة من أحمد هارون فى الاستعداد الأمثل ليكون أهلا للتفاوض مع الخرطوم، فقد كان بحاجة إلى إظهار مدى منفعته لرفاقه بحزب المؤتمر الوطنى ... ذلك الحزب الذى رأى فى الانتخابات فرصة لدق المزيد من المسامير فى نعش أيديولوجية "السودان الجديد"، وفرصة للحد من احتمالات تدمير الحركة الشعبية لتحرير السودان للولاية، وفرصة لإضعاف دور الحركة فى "المشورات الشعبية".

إن كثيراً من القضايا التى تصدرت المشهد الانتخابى كان لها مستتبعات وطنية. ففى الجانب الغربى من الولاية والمأهول من قبل قبيلة المسيرية، كانت أبيى

هى القضية التى حظيت بالاهتمام الأكبر وكان هناك إجماع على أنه أيا ما كان الوضع النهائى فيجب أن تظل أبيى تابعة للشمال، وهو موقف معارض تماما لموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان ودينكا نقوك فى كل من الجنوب والشمال، والذين نظروا إلى أبيى باعتبارها إقليما جنوبيا. أما المسيرية فقد تناولوا السياسة على نحو براجماتى: فجميع زعمائها، تقريبا، كانوا أعضاء سابقين فى حزب الأمة، إلا أنه حين أطيح بحكومة الحزب فى عام ١٩٨٩، التحق زعماء القبيلة بحزب المؤتمر الوطنى. إلا أن المسيرية قد حملت حزب المؤتمر الوطنى مسئولية كل من بروتوكول أبيى، وقانون استفتاء أبيى، ولجنة ترسيم حدود أبيى، وهيئة التحكيم ... كما غضبت المسيرية من قرار الحكومة بدمج ولايتهم (ولاية غرب كردفان) فى جبال النوبة ليصبحا معا (ولاية جنوب كردفان) ... فى إشارة إلى الخيارات المحدودة أمام المسيرية التى جعلتها تتحالف – على مضض – مع حزب المؤتمر الوطنى، إلا أن ولاءها للحزب يجب ألا يؤخذ كأمر مسلم به. وبالفعل، وعند بداية الانتخابات، تعهد حزب المؤتمر الوطنى بإعادة إنشاء (غرب كردفان)، وذلك ليحظى بقبول المسيرية له. إلا أن اقتراح إعادة إنشاء ولاية غرب كردفان لم يخل من مشاكل، خاصة ما ارتبط بحدود الولاية، إذ أمنت المسيرية أن الولاية المستحدثة يجب أن تضم منطقة "لقاوة"، بينما كان أهالى النوبة يصرون على أن منطقة "لقاوة" كانت – على امتداد التاريخ – جزءاً من جبال النوبة ... ويبدو أن حجة النوبيين فى هذا الشأن كانت هى الراجحة. وبينما لم يكن النوبيون يشعرون بالأسى لفقدان أراض قد تهيمن عليها المسيرية، إلا أنهم كانوا سيفقدون عائدات النفط الثمينة، وكذا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان فى مقلد، والتى كان مقررا لها أن تصبح عاصمة غرب كردفان. ووفقا لجبريل إبراهيم، نائب سكرتير فرع الحركة الشعبية فى الولاية، "لم نكن نريد أن نصبح حزبا فى ولاية يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، ولاية كانت حتماً ستعانى غياباً تنموياً".

أما فى أقصى الغرب، فكان الشاغل هو التدمير البيئى من قبل شركات النفط العاملة هناك، حيث اندلعت عدة تظاهرات مناهضة لذلك التدمير، وفى عام ٢٠٠٩ تم اختطاف خمسة صينين من العاملين بالمجال النفطى، وذلك للضغط على الشركات لإيقاف ذلك التدهور. وقد أشار محمد يوسف من حزب بابنوسة الشيوعى إلى أن "شركات النفط تمارس سياسات تمييزية ممنهجة حيث يشغل الشماليون معظم المناصب بها". كذلك كانت هناك ظلال من الاهتمام ذاته جراء التدمير الذى أحدثته الزراعة الميكنة فى جبال النوبة. إلا أن القضية الرئيسية فى جبال النوبة قد تمثلت فى نزع ملكية الأراضى، حيث قامت الولاية بنقل أراض كبيرة لصالح المستثمرين والقطاع الخاص – وبصفة خاصة كبار التجار بالخرطوم – وهو الأمر الذى أدى إلى استثارة غضب الأهالى بشدة. لقد دعا اتفاق السلام الشامل إلى تشكيل لجان للأراضى لتناول أمثال تلك المشكلات، إلا أن تلك اللجان لم تر النور مطلقاً.

وكان "البعد الأمنى" قضية رئيسية على امتداد أرجاء الولاية إذ كانت جنوب كردفان، فى الأغلب، تحتضن مسلحين بأكثر مما تحتضن أية منطقة أخرى بالسودان. وكانت تلك القضية محط اهتمام خاص لدى أهالى النوبة، إذ استشعروا أنهم الأكثر استهدافا. وكما كانت الحال فى النيل الأزرق، فقد كان للقوات المسلحة السودانية وجود أكبر بالولاية من ذلك المسموح به وفقاً لمقتضيات بروتوكول الترتيبات الأمنية، بل كان الأمر الأكثر إزعاجا هو العدد الكبير لجماعات قوات الدفاع الشعبى والتى رفضت الحكومة والقوات المسلحة السودانية الاعتراف بها أو نزع السلاح عنها. وفى الوقت ذاته، كان لدى الجيش الشعبى لتحرير السودان عدد غير معلوم من الجنود والجنود المتقاعدين بالولاية، إلى جانب آلاف آخرين فى "جاو"، الواقعة على الحدود مباشرة مع ولاية "الوحدة" ... حيث كانوا يعبرون

بأسلحتهم إلى جبال النوبة على نحو منتظم.

هذا، ولم يوجد أى تعداد عن سكان الولاية يستخدم كمرجعية، إلا أن تقييماً تقريبياً مبسطاً يشير إلى أن ٤٠٪ من سكان الولاية من العرب (والذين كان من المتوقع قيام معظمهم بالتصويت لصالح حزب المؤتمر الوطنى)، وأن ٤٠٪ من السكان من النوبيين (المتوقع قيام أكثرهم بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان)، إلى جانب ١٥٪ إلى ٢٠٪ من السكان هم مهاجرون من دارفور (حيث كان المتوقع أن تنقسم أصواتهم مناصفة بين "الحزبين"). وهنا برز عاملان: الأول، وكما فى مناطق أخرى بالسودان، فقد بدت "العرقية" جلية فى الانحياز لحزب دون آخر، والثانى، ومع بقاء الأمور الأخرى على ما هى عليه، فقد كان المتوقع أن تكون نتائج الانتخابات متقاربة.

إن الأمر المثير للدهشة، أنه ونظرا لأهمية تلك الانتخابات وللزيادة المقدرة بمليون نسمة التى ترتبت على إعادة التعداد السكانى ... فإنه وفقا للمفوضية القومية للانتخابات تم تسجيل ٦٤٢٥٥٥ ناخب فى الفترة ما بين الرابع والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ والثانى عشر من شباط/ فبراير من العام ذاته، بانخفاض مقداره ١٠٠٠٠٠ ناخب مقارنة بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وقد عزا مركز كارتر، وهو المنظمة الدولية الوحيدة التى راقبت الانتخابات، ذلك الانخفاض إلى محدودية مراكز تسجيل الأصوات، والتوعية غير الكافية للناخبين، وسوء الإعداد والتحضير من قبل المفوضية القومية للانتخابات، والمساهمة والحشد المحدودين للمجتمع المدنى والأحزاب السياسية بخلاف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

هذا، وقد قدمت الحركة الشعبية وسبعة أحزاب أخرى شكوى مشتركة بدعوى أنه قد تم إضافة فريق تسجيل لأصوات الناخبين إلى الدائرة الانتخابية رقم

(٣٠)/ غرب، وذلك خلال الأيام الأخيرة للانتخابات بمنأى عن سلطة رئيس الدائرة. كذلك، فقد قدم "تحالف الأحزاب" ذاته عريضة فى الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١١ جاء فيها أن ٣٨٣٧٤ ناخب قد تم إضافتهم على نحو غير قانونى إلى قوائم الناخبين فى ٢٠ دائرة جغرافية، فضلا عن استبعاد ٢٠٠٤٤ آخرين من ١٢ دائرة أخرى. وقد أرسلت المفوضية القومية للانتخابات فريق تحقيق للمنطقة حيث تم استبعاد ١٦٠٠٠ ناخبا من قوائم الناخبين فى مقلد. وفى السادس من آذار/ مارس ٢٠١١، تجاهلت المفوضية بقية الشكاوى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد اتهمت الشرطة السودانية بالتحيز والمحاباة، وطالبت الوحدات المشتركة/ المدمجة بالاضطلاع بمسئوليتها الأمنية، والتى وإن كان غير مسموح بها قانونيا، إلا أنها قد قامت بها خلال الانتخابات. وقد أعلن مالك عقار اير، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال، أن تظاهرات ستجرى فى العاشر من أيار/ مايو إذا كان ثمة انتهاكات من قبل حزب المؤتمر الوطنى، حيث لم يترك أثرا للشك فى أن ذلك هو ما توقعه. وللمفارقة، فإن المتحدثين باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تكهنوا بانتصارات عظيمة، وبذا فقد خلقوا آمالاً عراضاً لدى مؤيدى الحركة.

وعشية الانتخابات، قتل ما قدر بـ ٢٩ مدنيا نوبيا من قبيلة "التاغوى" على أيدى ميليشيات "سلامات" التابعة لقوات الدفاع الشعبى فى منطقة الرشاد بجبال النوبة، فى اليوم ذاته الذى شهد مؤتمرا حاشدا فى المنطقة لمرشح الولاية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبد العزيز الحلو. وقد شهدت الحملة حضورا عسكريا مكثفا من الشرطة السودانية، والميليشيات، والجيش الشعبى لتحرير السودان، والوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية، وممثلين آخرين عن الجيش الشعبى لتحرير السودان (والذين لم يكشف عن انتماءاتهم، وإن كان

الأرجح كونهم غير قانونيين)، وبينما جرت مصادمتان فيما بين عناصر قبيلة المسيرية، حيث قتل العشرات، لم تكن هناك أحداث عنف أخرى ارتبطت بالانتخابات. وقد خلص مركز كارتر إلى أن مناخ الحملة الانتخابية فى جنوب كردفان قد تأثر سلبيا جراء العنف المتولد عن الأعداد الكبيرة للجماعة المسلحة فى الولاية. كذلك لفت المركز الانتباه إلى الفارق فى القدرة على القيام بحملة انتخابية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى فى ارتباطهما بالولاية، وبين أحزاب المعارضة التى لا تملك سوى موارد هزيلة.

وفى هذا الإطار، عمدت جميع أحزاب المعارضة إلى الانسحاب عشية الانتخابات، بمن فيهم مكى على بلابل عن حزب العدالة، والظاهر خليل حمودة عن حزب الأمة، حيث انسحب كلاهما من الترشح لمنصب حاكم الولاية. أما بلابل فقد كان نوبيا تربطه علاقات وثيقة بتلفون كوكو، ومن ثم كان المتوقع أن يجنح مؤيدوه نحو كوكو. أما الظاهر خليل فكان مسيريا من "لقاوة"، والذى أدى انسحابه إلى تعضيد موقف هارون، ومن ثم تواترت الشائعات بأنه قد تمت رشوته، بالرغم من كونه قد انسحب – رسمياً – نتيجة عجز حزبه عن تمويل حملته الانتخابية. هذا، وقد طالب مركز كارتر أن يتم الإفراج عن تلفون كوكو على الفور وإطلاق سراحه من أحد سجون الجيش الشعبى لتحرير السودان بحيث يتمكن من ممارسة حقه فى استكمال حملته الانتخابية، أو أن يتم توجيه اتهامات صريحة له. وفى بعض الحالات، عمد بعض الأعضاء المرموقين من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تمزيق بطاقات عضويتهم الحزبية، ليعلنوا على الملأ ولاءهم لحزب المؤتمر الوطنى، وكان أبرزهم ذلك العضو الذى كان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان عن مقلد، موطن المسيرية، والذى غير انتماءه الحزبى عشية الحملة الانتخابية الرسمية. وقد كان "للرشاوى" دور بالغ فى تلك الوقائع.

هذا، وقد قدم ١٤ حزبا مرشحيه للمجلس التشريعى للولاية، وكذا ثمانية مرشحين مستقلين، بيد أن ذلك قد طغى على حقيقة أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد هيمنا على الانتخابات، إذ قدم الأول مرشحيه فى ٣٢ دائرة انتخابية، فيما قدمت الثانية مرشحيها فى ٣١ دائرة، فيما قدم حزب الأمة مرشحيه فى ١٤ دائرة انتخابية. كذلك قامت ستة أحزاب بإعلان أسماء مرشحيها الثمانية (وهو الحد الأقصى)، وهذه الأحزاب هى: الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، والحزب الاتحادى الديمقراطى- الأصل، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والإخوان المسلمون، وحزب الأمة ... وباستثناء "الإخوان المسلمون"، قامت جميع تلك الأحزاب بتقديم ١٤ مرشحة عن كل منها على حدة للتنافس على مقاعد المرأة. وفى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعلن حزب المؤتمر الشعبى أنه سوف يقاطع انتخابات المجلس التشريعى، إلا أن رئيس الحزب عن جنوب كردفان قد صرح، قبل ذلك، بأن "حزب الأمة وأحزاب أخرى سوف تنضم إلينا فى الانسحاب من تلك الانتخابات المعيبة، ويركز حزب المؤتمر الشعبى على التفاعل مع الجماعات الشبابية لإيجاد قوة دافعة وزخم "للمشورات الشعبية" بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١".

وقد لوحظت عدة ممارسات للترهيب ضد كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا استخدام لهجة متعالية وبخاصة من قبل عمر البشير فى مؤتمرات الحشد لأحمد هارون فى مقلد وبابنوسة والفولة وكادوقلى فى الفترة ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، والتى انطوت ضمنيا على أن حزب المؤتمر الوطنى قد يلجأ إلى الحرب ثانية إذا لم تقبل الحركة الشعبية لتحرير السودان نتيجة الانتخابات.

كذلك فقد وجد كثير من مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى أن شعار الحركة الشعبية لتحرير السودان "النجمة أو الهجمة" مستفزا للمشاعر (علما بأن النجمة هى شعار علم الحركة الشعبية)(١).

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قادت قبل الانتخابات تحالفا ضم كلاً من: الحزب الشيوعى السودانى، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة القومى، والحزب القومى السودانى الموحد، وحزب العدالة، وحزب المؤتمر الشعبى، وحزب البعث العربى الاشتراكى. بيد أنه ومع بدء الانتخابات، كان الحزب الوحيد المتحالف مع الحركة الشعبية هو الحزب الشيوعى السودانى، إلا أن ذلك التحالف كان تحالفا أحاديا إذ تنازل الشيوعيون عن كل المقاعد لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، بينما رفضت الحركة التنازل عن مقعد بابنوسة للحزب الشيوعى السودانى، وكانت النتيجة تنافس الحليفين ليفوز حزب المؤتمر الوطنى بمقعد بابنوسة(٢).

أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد بدأ السباق دون أى حليف، إلا أنه قام، فى غرب الولاية، بتنظيم لجان حملة "انتخبوا هارون" فى كل مدينة، والتى كان بها العديد من أعضاء حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى، وبخاصة حزب الأمة القومى حيث كانت المنطقة واحدة من حصونه. أما فى الخرطوم، فقد عمد الحزبان المذكوران إلى موقف سلبى، إلا أن تلك الخطوة لم تتبع على مستوى الولاية بأكملها. وفى "القولة" بغرب كردفان، أضحى آدم كير، وهو مسئول محلى

(١) وهنا تجدر الإشارة إلى أن شعار حزب المؤتمر الوطنى كان: "هارون أو القيامة تقوم". (المترجم).

(٢) بابنوسة مدينة تقع فى ولاية جنوب كردفان، وتعتبر من أهم محطات التقاطع الرئيسية فى سكة حديد السودان التى تربط غرب السودان بشرقه وشماله. وفى عام ١٩٦٨، قامت بابنوسة بانتخاب أحد الشيوعيين وذلك قبل أشهر معدودة من انقلاب جعفر نميرى. (المترجم).

عن حزب الأمة القومى، رئيسا لحملة "انتخبوا هارون"، حيث فسر دعمه لهارون بأنه يرجع إلى "تشابه برنامجى حزب المؤتمر الوطنى وحزب الأمة القومى، وتماثل موقفيهما بشأن عودة غرب كردفان إلى وضعها السابق، وتطابق آرائهما بشأن اللامركزية وإنشاء حكومة وطنية". وقد أيدت معظم أحزاب المعارضة إنشاء حكومة وطنية فيما بعد الانتخابات فى كادوقلى بحيث يمكنها جميعا المشاركة فيها. فليس من قبيل المصادفة، إذاً، أن يتفاوض كل من حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى مع حزب المؤتمر الوطنى فى الخرطوم بغرض إنشاء حكومة وطنية آنذاك. ونتيجة لذلك، كانت جنوب كردفان وكأنها "أنبوب اختبار" لتحديد إمكانية مواصلة القضايا السياسية الكبرى على المستوى القومى، ولإعادة تشكيل مسار السياسة السودانية.

لقد قام رئيس الجمعية التشريعية الوطنية فى الجنوب، جيمس وانى إيقا، بتدشين الحملة الانتخابية الرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد ضمت لجنة الحملة الانتخابية كثيرا من الأسماء البارزة بالحركة مثل سالفاكير، وباقان أموم، وربيكا قرنق (أرملة جون قرنق)، ومالك عقار اير. كذلك قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب بالمشاركة بمركبات وتمويلات وأفراد ذوى خبرة. وفى الوقت ذاته، قام البشير بتدشين الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطنى، بمساعدة كل من على عثمان طه، والدكتور نافع على نافع، ورئيس البرلمان أحمد إبراهيم الطاهر.

وفى غرب الولاية، تشكك الكثيرون فى ولاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لتأييدها لانفصال الجنوب، ونبهوا على خطورة أن تضم الحركة جنوب كردفان إلى جنوب السودان، وخطورة أن تقوم بإثارة العنف إذا ما خسرت الانتخابات. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تفتقر إلى القوة فى تلك المنطقة، على وجه

الخصوص، نتيجة زعم قطاع الحركة الجنوبي بضرورة إلحاق منطقة أبيي بالجنوب. كذلك، وعلى القدر ذاته من الدلالة والأهمية، وإن كان نادرا ما يذكر، ما أشاعه حزب المؤتمر الوطني من أن الحركة الشعبية لا تصطدم بالإسلام. وفي الغرب، عانت الحركة الشعبية لتحرير السودان النظر إليها على أنها حزب للنوبة، وهو ما ترسخ بسبب ندرة زيارات عبد العزيز الحلو للمنطقة. أما في الشرق وجبال النوبة، فبدت الحركة مسيطرة تماما بإعلانها أن المنطقة هي "منطقة مقفلة"، وهو تعبير غير موفق إذ انطوى على أن الحركة هي من يحق لها وحدها دخول المنطقة، وهو منع دعم بضرب من أدلة غير علمية.

في الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أوردت صحيفة "الأيام" السودانية أن عبد الرحمن الخضر – حاكم ولاية الخرطوم – قد خصص مبلغ ١,٣ مليون جنيه سوداني (المعادل لـ ٤٨١٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا) لمشروعات التنمية في "لقاوة" و"الكوفة – ليما" بجنوب كردفان، بالإضافة إلى ١٢٠٠٠٠ جنيه سوداني (٤٤٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا) للولاية. ومثلما كانت الحال في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لم يقم المراقبون بأكثر من رصد ذلك التمويل للحملة، فقد كان في غير مقدورهم إجراء أي بحث في تلك المنطقة الحرجة.

وقد عمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى رفع الكثير من الشكاوى خلال فترة إجراء الانتخابات بيد أن المفوضية القومية للانتخابات، بمصادقة من مركز كارتر، وجدت أن تلك الشكاوى لا أساس لها، أو يتعذر التحقيق بشأنها. تلا ذلك أن طلبت الحركة الشعبية من المفوضية أن يتم نظر شكاواها قبل إعداد الجداول كيما يسهل إلغاء النتائج المزورة، حيث أدى ذلك – بالتزامن مع استجابات من قبل الحركة الشعبية – إلى إرجاء العملية لعدة أيام. وحينما رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى المحاكم بسبب عدم ثقتها في الهيئة

القضائية، أحالت المفوضية القومية للانتخابات جميع الشكاوى للمحكمة، وفقا لمقررات قانون الانتخابات القومية. وقد قررت المفوضية استحداث أربعة مراكز إضافية للإسراع بنتائج الجدولة، بيد أن الحركة الشعبية قامت بالانسحاب بزعم أنها لم تخطر بذلك. وفى الثالث عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان المفوضية القومية للانتخابات بضلوعها فى تزييف ممنهج للانتخابات وأعلنت الحركة أنها بصدد التفكير فى الانسحاب وعدم المشاركة فى هذه المرحلة من عملية توفيق النتائج وجمعها، وكذا عدم الاعتراف بما تعلنه المفوضية القومية للانتخابات من نتائج أيا ما كانت، وعدم المشاركة فى المؤسسات التشريعية أو التنفيذية الناتجة عن تلك الانتخابات، والقيام بدعوة القوى الديمقراطية وجماهير ولاية جنوب كردفان، بل جماهير السودان بوجه عام للقيام بانتهاج أساليب ديمقراطية سلمية لتصويب ذلك الوضع ... «نحن نناشد ضامنى اتفاق السلام الشامل، والمجتمع الدولى إعادة تقييم تلك العملية الانتخابية والمساعدة فى إيجاد علاج لذلك الخلل».

لقد كانت مفاجأة سارة لحزب المؤتمر الوطنى عندما ورد تعقيب مركز كارتر الدولى للسلام بشأن انتخابات جنوب كردفان بأنها "كانت سلمية وموثوقة، فى عمومها" ... إذ عادة ما كان الحزب يتوقع هجمات شرسة من المجتمع الدولى، فى حين أثار تعقيب المركز على الانتخابات غضب الحركة الشعبية لتحرير السودان، لأنها توقعت – بصفة عامة – من المجتمع الدولى، وعلى الأخص من منظمة افترض الحزبان – خطئاً – أنها تمثل توجهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ... أن تقف إلى صفها. وفى غياب مراقبين دوليين باستثناء مركز كارتر، كانت الأغلبية مهيأة لقبول ما خلص إليه المركز، إلا أن بعض المحللين قد ساورهم شعور بالقلق إزاء وصف العملية الانتخابية بأنها "موثوقة"، وهو الأمر الذى وجدوه عصياً على

القبول نظرا لأداء المفوضية القومية للانتخابات فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وخلال تلك الأيام الأخيرة العصيبة التى شهدت إعداد جداول الناخبين، تجدر الإشارة إلى أنه وباستثناء الحزب الشيوعى السودانى، كانت أحزاب المعارضة شديدة التوجس من مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وطالبتها بتوجيه شكاواها للنظر أمام المحاكم.

ووفقا لتقرير مركز كارتر النهائى فى الثامن عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، قام المركز بالمصادقة على نتائج الانتخابات كما أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات والتى أوردت أنه فى سباق المنافسة على مقعد حاكم الولاية حصل أحمد هارون على ٢٠١٤٥٥ صوت، مقابل ١٩٤٩٥٥ صوت لعبد العزيز الحلو، و٩٠٤٣ صوتا لتلفون كوكو، بينما حصل حزب المؤتمر الوطنى فى انتخابات المجلس التشريعى للولاية على ٣٣ مقعدا فى مقابل ٢٢ مقعدا للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعلنت المفوضية أن كلا الحزبين قد تنافسا بنزاهة وحيدة، حيث كان التأييد كبيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة صغيرة (جبال النوبة)، بينما فاز حزب المؤتمر الوطنى بعدد أكبر من المقاعد فى الدوائر الانتخابية، وإن كان بهامش أقل. وبالرغم من بعض التلكؤ فى الإجراءات، إلا أن مركز كارتر لم يرصد نقائص يمكن أن تؤدى إلى إبطال نتائج الانتخابات. وبالرغم من قبول المركز بالنتائج، إلا أنه قد وجد أن مسئولى الانتخابات لم يستخدموا قاعدة البيانات الرسمية المعدة لإعلان النتائج الأولية ... تلك القاعدة التى تم برمجتها بحيث ترفض النتائج إذا ما وجد تضارب فى الأعداد، وعندها يتم إبطال النتيجة والتحقق منها ... وقد خلص المركز إلى أن "تلك العملية قد أهملت من قبل المفوضية العليا للانتخابات بالولاية، ومن ثم تعطيل ضمانة هامة كان يمكن بموجبها الكشف عن النتائج المعيبة." كذلك، قام المركز بانتقاد المفوضية القومية للانتخابات لفشلها فى إرساء إجراءات ملائمة

للتعامل مع الشكاوى الواردة إليها.

لقد كانت نهاية مخزية لآمال الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد توقع نصر ساحق بنسبة ٨٠٪، والذى كأنه أشار إلى أن غلاة مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى أنفسهم قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية فى غرب الولاية. ولتحقيق ذلك الهدف قامت الحركة بجلب الآلاف من المراقبين والفنيين من جنوب السودان، والنيل الأزرق، والقطاع الشمالى بالحركة. هذا، وعلى الرغم من تلك الجهود الخارقة من قبل الحركة الشعبية، وخسارتها – مع ذلك – فى الانتخابات، فإن قيادات الحركة كان لديهم تفسير: التزوير من قبل حزب المؤتمر الوطنى، وتغافلا المفوضية القومية للانتخابات. كذلك، فقد أدت إلى أن تؤمن الجماهير بأن الحركة الشعبية قد خططت لردة فعل إزاء ذلك التزوير ... ردة فعل قد تتخذ صورة تظاهرات حاشدة فى جنوب كردفان والخرطوم، فضلا عن أن مالك عقار اير قد ألمح إلى إمكانية ردة فعل عسكرية اعتمادا على مقاتلين من النوبة وجنوب النيل الأزرق يبلغ عددهم ٤٠٠٠٠ جندى تحت إمرته.

إلا أن ذلك كله كان هراء. فالحركة الشعبية لم يراودها الأمل مطلقا بأن تخترق الحصن الغربى لحزب المؤتمر الوطنى، وذلك لكونها قد تجاهلت مصالح أهالى تلك المنطقة. إن الاهتمام الأول لأهالى تلك المنطقة كان متمثلا فى "أبيى"، والتنمية، هذا، ولم أجد شخصا واحدا فى غرب كردفان، أيا ما كان انتماؤه الحزبى، يدعم فرضية الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن "أبيى" جزء من جنوب السودان. إن مسئولى الحركة الشعبية فى الغرب يستهلون تعقيباتهم بشأن أبيى بالقول: "حسنا، إن وجهة نظرى الشخصية هى ..." – وكانت "وجهات نظرهم الشخصية"، دائما، أن أبيى جزء من الشمال، وهو ما كان يضعهم فى مأزق تجاه الحركة ... وكانت تلك هى الحال مع صلاح الجلة، مرشح الحركة الشعبية لتحرير

السودان عن بابنوسة، ومساعد سكرتير الحركة، والذى قال "إن حزب المؤتمر الوطنى قد خلق مشكلة أبيى عن طريق اللعب على أوتار "القبليات"، وتأجيج التوترات"، مضيفا أن حسم المشكلة "يجب أن يقرره نقوك والدينكا"، وأنه "شخصيا" يشعر بأنه يجب على المسيرية التصويت فى الاستفتاء. إن حصفاء القوم وحكماءهم قد أدركوا أنه قد تم خداع المسيرية من قبل حكومات الخرطوم المتعاقبة، وأن هناك طرقا لحل مشكلة منطقة "أبيى" خارج إطار الشمال/ الجنوب، إلا أن حزب المؤتمر الوطنى كان يهيمن على الحوار، ولم يتأت للحركة الشعبية لتحرير السودان مطلقا أن تقترب لتطرح بديلاً آخر، أو حتى برنامجا يحقق مصالح أهالى غرب كردفان. أما الحركة الشعبية فقد خرجت من الانتخابات بالمظهر ذاته الذى دخلت به: حزب لجبال النوبة.

لم تكمن المفاجأة فى خسارة الحركة الشعبية لتحرير السودان لمقعد حاكم الولاية، بل فى مدى جودة أدائها فى الانتخابات، ولو أن هذا لا علاقة له ببرنامجها إذ لم تتطلع أبدا إلى ما وراء دائرتها الانتخابية، وأن نجاحها يعزى إلى ضعف المشاركة فى الانتخابات فى الغرب. ووفقا لحزب المؤتمر الوطنى، فإن السبب فى ذلك هو أنه عقب أن قام البشير بالتعهد أمام المسيرية بولاية خاصة بهم، لم يكن لديهم الحافز للمشاركة فى الانتخابات فى ولاية سيتركونها عما قريب. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأت، من جانبها، فى المشاركة الضعيفة فى الانتخابات بالغرب دليلا على تحرر المسيرية من الوهم المعلق بالحزب الحاكم، وهو الأمر الأكثر إقناعا. هذا، وقد ذهب الكثيرون إلى أنه إذا ما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد توصلت إلى صفقة مع تلفون كوكو، لكان الأرجح أن كان عبد العزيز الحلو هو الفائز، بينما ذهب آخرون إلى أنه إذا ما كان قد تم إطلاق سراح كوكو من محبسه، لما كان لينال أصوات حزب المؤتمر

الوطنى، ولا أصوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التى أخافت المواطنين من التصويت له. وقد خلص وزير بحكومة جنوب السودان من غير المنتمين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى القول بلهجة ساخرة "إن انهيار الحركة الشعبية فى جنوب كردفان كان نتيجة إخفاقها فى التوصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطنى بشأن اقتسام المقاعد البرلمانية ومقاعد حكام الولايات، كما فعلت فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠".

إن أيديولوجية "السودان الجديد" لجون قرنق قد تضمنت سوداناً تهيمن عليه أغلبية نهرية، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أخفقت فى إدراك كون المناطق المهمشة تحوى أناسا أكثر بكثير من مؤيديها "التافهين" فى جبال النوبة، أو حفنة القبائل الموجودة بجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد حق للمسيرية ادعاء كونها مهمشة، إذ لم تجن إلا القليل من تحالفها مع حزب المؤتمر الوطنى، وذلك وفق ما أظهرته مستويات التنمية المتدنية بها، وكذا الخدمات الهزيلة، والوضع المزرى الصادم لمدينتها الرئيسية، مقلد، على الرغم من كون المنطقة تحتضن الصناعة النفطية هناك. إن الحركة الشعبية لم تخسر الانتخابات فى جنوب كردفان بسبب التزوير، أو بسبب ضعف التمويل أو ندرة ذوى الكفاءة، وإنما بسبب إخفاقها فى تجاوز دائرتها الانتخابية وفشلها فى استقطاب مجموعات مهمشة أخرى، ونظرا لأنها قد حبست نفسها داخل ثنائية عربية/ إفريقية ضيقة. كذلك، فمن أسباب خسارتها أن لديها سجلا حافلا بمضايقات استهدفت حلفاءها المحتملين، وبذا فقد شهدت نهاية الانتخابات حزبا يفتقر إلى مقومات الود والألفة، وهو عين ما شهدته فى ولاية النيل الأزرق.

أبيـــى

إن بروتوكول أبيى قد تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة مضنية. وينص البروتوكول فى المادة (١-٣) المعنونة "نهاية المرحلة الانتقالية"، أنه بالتزامن مع الاستفتاء فى جنوب السودان يدلى أهالى أبيى بأصواتهم بصورة منفصلة ويعطى المقترح الذى يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالى أبيى الخيارين التاليين بصرف النظر عن استفتاء الجنوب:

أ- أن تحتفظ أبيى بوضعها الإدارى الخاص فى الشمال.

ب- أن تكون أبيى جزءا من بحر الغزال.

كما نص البروتوكول فى المادة السادسة المعنونة "سكان المنطقة" أن سكان منطقة أبيى هم أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون فى المنطقة (٦-١-أ). وبالنسبة "للسودانيين الآخرين المقيمين فى المنطقة" فقد كانت هذه الصياغة محل جدال واسع. إذ ركز كل من حزب المؤتمر الوطنى و"المسيرية" على كلمة "الآخرين" وقالوا إن "الآخرين" تشملهما ... فى حين ركز كل من "نقوك" والحركة الشعبية لتحرير السودان على كلمة "المقيمين" حيث قالا إنها تشمل فقط ذلك العدد القليل من غير "نقوك" الذين "يقيمون فى المنطقة على مدار العام، بينما لا تشمل "المسيرية" الذين يقومون بعبور أراضى المنطقة فحسب. هذا، وقد استمرت المشكلات فى اطرادها حين اعترض حزب المؤتمر الوطنى على تقرير لجنة ترسيم حدود أبيى، وبعد كثير من الجدال والتشاحن وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يتم فحص التقرير أمام المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى، والتى حكمت بأن اللجنة قد تجاوزت سلطتها وقامت بتحجيم حدود القطاع. أما الدرديرى محمد أحمد، والذى قاد الفريق القانونى لحزب المؤتمر الوطنى بلاهاى، فقد اعتبر

obeikandi.com

أن القرار الذى تم التوصل إليه فى الثانى والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ هو تبرئة لساحة حزب المؤتمر الوطنى، وإعلان أن النفط (وخاصة حقول هجليج وخرصنة) قد أضحى الآن فى الشمال. بيد أن المسيرية قد أوضحت أنها لم تعتبر حكم المحكمة نصرا حيث رغبت فى مواصلة الجهاد. أما حزب المؤتمر الوطنى – وبقبوله قرار المحكمة – فقد قام بتعديل المسار، ومن ثم شرع فى الدفاع عن حق المسيرية فى التصويت فى الاستفتاء.

إن تعداد سكان منطقة "أبيى" هو محل جدال مثلما هى الحال بشأن حجم أراضيها. فتعداد السكان القومى لعام ٢٠٠٨ قد أبان أنه يوجد ١٩٧٠٠٠ من المسيرية، و٥٦٠٠٠ من دينكا نقوك يحيون فى منطقة "أبيى"، بالرغم من أنه فى المساحة التى حددتها المحكمة، فإن المسيرية قد تم تقدير أعدادهم من قبل مسئولى الأمم المتحدة فى "أبيى"، حيث تراوحت بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ نسمة. إن هذه الأرقام (التى يجب أن ينظر إليها فقط على أنها تقديرات) قد تأسست على الإقامة الدائمة، وهو أمر محل خلاف كبير بالنسبة للبدو الرحل من المسيرية.

لقد استقر بعض "المسيرية" فى المنطقة على امتداد الزمن، وكذا فقد وجدت تقارير أفادت بأنهم قد منحوا مبالغ طائلة من قبل حزب المؤتمر الوطنى ليقيموا فى أبيى، إلا أن مسئولى الأمم المتحدة الذين التقيتهم قد قالوا إنه لم يوجد أدنى دليل على أى نمط دال على أن القبيلة قد استقرت، حيث كان أعضاؤها ما يزالون يحيون حياة البدو الرحل. إن للمسيرية أفرعا تسعة أتت من الشمال الشرقى، والشمال الغربى، حيث سلكت مسارات مختلفة للهجرة، وكان لها وجهات ومقاصد شتى، إلا أن أبيى كانت المجاز المحورى للعبور. وحين تزايدت حدة التوترات واندلعت الصدامات فيما بين ميليشيات المسيرية من جهة، وبين مزارعى نقوك وأهالى الجنوب من جهة أخرى ... حاول نقوك عرقلة مسارات الهجرة، ووضعت المسيرية

العراقيل بوجه التجارة الآتية من الشمال، وكذا بوجه كل من نقوك العائدين من الشمال وأهالى الجنوب الآفلين إلى الجنوب عقب الاستفتاء. وقد صرح الأمير حمدى من المسيرية[1]، "إننا نغلق الطرق كوسيلة للانتقام من نقوك لإيذائهم وتعطيل بضائعهم وأفرادهم ... إنه لا توجد مشكلة لدينا مع أى من قبائل الجنوب، المشكلة مع نقوك فحسب".

وبمقتضى اتفاق السلام الشامل، كانت الجماعات المسلحة المسموح لها دخول أبيى هى الوحدات المشتركة/ المدمجة فحسب، والتى كانت مهمتها -بالأساس- ضمان ألا تقوم القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبى لتحرير السودان بدخول أبيى لدعم أى القوتين ممن لديها قواعد فى شمال المنطقة وجنوبها. إلا أن زيارة لإحدى القواعد الشمالية على امتداد الطريق الرئيسى لتوضح أن الوحدة قد قامت بتفتيش المركبات بحثا عن أسلحة، ولم تقم مطلقا بأية دوريات للعسس. أما الوحدة المشتركة/ المدمجة المركزية فى أبيى فقد قامت بدوريات للعسس، إلا أن الشكوك قد أثيرت حول مدى فاعليتها. وخلافا لاتفاقية بمنع أى شخص من القبائل المحلية من الخدمة فى الوحدات المشتركة/ المدمجة، فإن المسيرية كانت ممثلة فى القوات المسلحة السودانية. فاللواء الثالث عشر من الفرقة العسكرية الثالثة للجيش الشعبى لتحرير السودان قد أثيرت شكوك حول قيامه بعمليات شمال بحر الغزال، وتحديدا فى منطقة أجوك، إلا أن الجيش الشعبى كان له وجود أيضا من خلال ميليشيات قبلية متعددة، وكذلك – وعلى نحو مطرد – من خلال قوى الشرطة. وفى الوقت ذاته، كانت توجد جماعات من قوات الدفاع الشعبى تنتمى إلى المسيرية ومدعومة من قبل القوات المسلحة السودانية ... على امتداد أرجاء المنطقة.

(١) يطلق على كبار قبيلة المسيرية لقب "أمير" (المترجم).

المنظور المحلى

شعرت المسيرية أنه قد تم هضم حقوقها، إلا أن فهم أفرادها لمشكلة أبيى قد تباين بشكل ملحوظ وفقا للمكان الذى يحيون فيه، وكذا أسباب رزقهم ومعايشهم، وما إذا كانوا هم أو أقرباؤهم وعشيرتهم يحيون بأبيى أو يعبرون أراضيها فحسب. وبالرغم من أن بعض المسيرية مقيمون بأبيى، فإن البعض لا يعبر أراضيها، فيما يمضى البعض وقتا محدودا من العام بها، بينما يمضى آخرون شهورا عديدة هناك. إن جميع أفراد المسيرية الذين التقيتهم خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١١) كانوا معارضين لبروتوكول أبيى وأحكام لجنة ترسيم حدود أبيى وهيئة التحكيم. فوفقا للأمير حمدى: "لقد قضى البروتوكول على حياة المسيرية – فالبروتوكول قد أعطى حقوقا للماشية، ولم يعط حقوقا للبشر"، وكان يقصد أن المسيرية قد سمح لهم برعى قطعانهم وسقايتها فى أبيى، ولكن لم يسمح لهم بامتلاك الأراضى.

وفضلا عن ذلك، جادلت المسيرية بأنه لم يتم تمثيلها على طاولة المفاوضات، ولم تحصل على أدنى منفعة من اتفاق السلام الشامل الذى قضى بحصول المنطقة على ٢٪ من عائدات النفط. إن المسيرية لتقول إنها لا ترغب فى النفط، وإنما ترغب فى امتلاك أراض بالمنطقة. إن بعض أفراد قبيلة المسيرية يمضون ثمانية شهور من كل عام فى أبيى، ويشتكون أنه رغما عن ذلك فإنهم محرومون من حقوق المواطنة، ومن حق العيش فى المنطقة وفقا للترتيبات القائمة. هذا، وتصر المسيرية على كون حزب المؤتمر الوطنى لا يمثلهم. كذلك تذهب المسيرية إلى أن الاستفتاء بشأن أبيى لا يمكن أن يجرى فى الظروف القائمة، حيث هدد البعض منهم بتعطيله بالقوة. وتؤمن المسيرية أن الشىء الوحيد الذى يكنون له احتراما هو الحدود الشمالية/ الجنوبية فى ١/ ١/ ١٩٥٦ (يوم الاستقلال السودانى). لقد بدا الأمير الصادق حريقة من لقاوة وكأنه يتحدث بلسان الكثير

من المسيرية حين قال: "بينما يعد غياب التنمية عن القبيلة أمر يؤرقنا، إلا أن القضية الملحة التى تستلزم تناولا هى ضياع حقوقنا الجمعية". هذا، وبينما تنتشر مشاعر الغضب بين أفراد المسيرية الذين يشعرون بوطأة الظلم، إلا أن هناك تفاوتا فيما بينهم. إذ يصر الأمير إسماعيل من لقاوة على أن الأساس الأوحد لإجراء الاستفتاء يجب أن يكون ضرورة تمثيل جميع أفراد المسيرية به، بينما ذكر الأمير الصادق حريقة أنه لن يكون له حق التصويت فى الاستفتاء نظراً لأنه مقيم بلقاوة. إلا أنه يؤمن بأن كل من يحيا بأبيى لثلاثة أشهر من العام على الأقل، يحق له/ لها التصويت فى الاستفتاء.

ويصر بعض زعماء المسيرية على أن الأساس الوحيد المقبول لإجراء الاستفتاء يتمثل فى مشاركة جميع أفراد قبيلة المسيرية به، بينما يذهب آخرون إلى أن أولئك الذين يحيون فى أبيى أو يعبرون أراضيها هم وحدهم الذين لهم حق التصويت فى الاستفتاء. وقد تحدث البعض عن صراعات قائمة بين القبائل الشقيقة التى تجد جذورها فى التحالف التاريخى بين دينق مجوك وبابو نمر، وأنه على الرغم من أن المشاكل فيما بين القبائل قد ساءت للغاية، إلا أنه يظل من الممكن احتواء آثارها. فيما كان آخرون شديدى الغضب إلى الحد الذى صرحوا معه بأن الأرض ملك لهم دون غيرهم، وبأنه بعد أن أضحى دينكا نقوك متعلمين، انقلبوا ضد المسيرية، لذا فالمسيرية لن تعترف بدينكا نقوك بعد الآن وأن تفاوضها سيكون فقط مع دينكا التويك من ولاية "واراب" بجنوب السودان. إلا أن اللافت للنظر أن المسيرى المخضرم، الأمير مختار بابو نمر قد ذكر أنه " بغض الطرف عن انضمام أبيى إلى الجنوب من عدمه، فسنظل دائما إخوة للدينكا"، فيما ذهب أخوه المسئول بحزب الأمة الصادق بابو نمر إلى القول: "إن المسيرية كقبيلة أقرب كثيرا إلى الدينكا منها إلى الجعليين أو الشايقية". هذا، وقد كانت نصيحة مختار بابو نمر لنقوك أن

يتجاهلوا أمر اتفاق السلام الشامل، وأن يتعاملوا مع المشكلات بواقعية بالتعاون مع قبيلة المسيرية.

وبينما كانت المسيرية ترتبط فى الماضى بصلات وثيقة مع حزب الأمة، حول الكثير من قادتها ولاءهم تجاه حزب المؤتمر الوطنى، فى حين كان نقوك تحت سيطرة حركة/ جيش تحرير السودان. وقد تزامن ذلك مع علو مكانة الشباب المتعلم وأفول الزعامات التقليدية التى فضلت الإبقاء على الروابط التى تصلهم بالمسيرية. وقد كان الجيش الشعبى لتحرير السودان بطيئا فى الدفاع عن أهالى المنطقة وأولئك القاطنين بشمال بحر الغزال ضد المسيرية خلال الحرب، بيد أنه لم يكن ثمة فارق كبير بين مواقف حركة/ جيش تحرير السودان ونقوك فى "أبيى"، إذ كان الكل مؤيدا لوجهة النظر الذاهبة إلى أنه بعد أن هضم حق نقوك فى تقرير المصير وفقا لما وعدوا به بمقتضى اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢)، وبعد الموافقة على مقررات لجنة ترسيم حدود أبيى وهيئة التحكيم ... فإن نقوك غير مستعدين لتقديم أية "تنازلات" أخرى لاكتساب تأييد حزب المؤتمر الوطنى والمسيرية.

أما حديث نقوك مجوك/ بابو نمر عن أن القبيلتين تربطهما رابطة الأشقاء فقد قوبل بالسخرية والازدراء، حيث تم إنكار التزاوج المتبادل فيما بينهما (فوفقا لمبحوث من دينكا نقوك: "لا يسمح لذوى البشرة السمراء هنا")، بالرغم من أن العديد من أفراد قبيلة المسيرية أنفسهم هم من ذوى البشرة الداكنة. أما الصراع فيما بين القبيلتين، فذلك ما تم التركيز عليه. إن أراضى المنطقة كانت، على الدوام، بحوزة نقوك، الذين كانوا يقومون بسرقة ماشية المسيرية، وقد سمح للمسيرية فقط بالدخول إلى تلك الأراضى لرغبتهم فى تقاسمها. بيد أن ذلك الود لم يعد قائما الآن. وبينما شعرت المسيرية أن نقوك قد أضحت لهم اليد العليا بفضل التعليم الذى تحصلوا عليه، وكذا نتيجة التطورات السياسية المستحدثة،

ذكر لى أحد كبار السن من نقوك: "إننا فقراء والمسيرية أغنياء، ويعتمد بقاء نقوك على المساعدات الدولية التى ترسل إليها". ومع ترسيم الحدود، بات الإيمان المشترك أنه لا داعى الآن للاحتفاظ بأية علاقات تربط نقوك بالمسيرية. وفى الوقت ذاته قال أحد المبحوثين إن مشكلات المواطنين المحليين سوف يتم حلها فى موضع آخر. إلا أن أحد النقوك ممن قد أجرى معهم حوار قد قال عبارة كان يمكن أن ترد على لسان أحد المسيرية: "إننا باقون هاهنا لأنها أرضنا، فلا يوجد مكان آخر لنا للعيش فيه".

وبالرغم من تلك المشاعر السلبية، فإن الكثيرين فى الشمال ما يزالون يؤمنون بأن حسم مشكلة منطقة أبيى يجب أن يترك برمته للكبار من قبيلتى نقوك والمسيرية، وبخاصة لضمان أن يتم إقصاء كل من الدرديرى محمد أحمد ودينق ألور ممثلى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... من المفاوضات. أما بونا ملوال، الذى نشأ بالقرب من حدود أبيى، فقد ظل مؤمنا – على الدوام – بأن أبيى هى "مشكلة قبلية يمكن حلها فقط عن طريق الوساطة القبلية إذ لا توجد حدود ثابتة بينهما"، وأنه "من الخطأ إجراء أى اتفاق فى غياب قبيلة المسيرية".

توترات سياسية متنامية

بحلول نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعربت وزارة الخارجية السودانية عن خوفها من "أن تندلع صراعات مختلفة فى المناطق الحدودية بما يؤدى إلى الحط من فاعلية اتفاق السلام الشامل، ويؤدى كذلك إلى صراع بين شمال البلاد وجنوبها، وإن ذلك –بدوره– قد يفضى إلى تدخل القوى الدولية، إلا أننا نريد حسم تلك المشاكل داخليا". وفى أبيى، تسارعت وتيرة التوترات فيما بين الحركة الشعبية لتحرير

السودان وحزب المؤتمر الوطنى، وكذا بين نقوك والمسيرية فى الفترة التى أعقبت التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وحين بات واضحا كون استفتاء أبيى لن يتم بالتزامن مع استفتاء الجنوب وفقا لما نص عليه البروتوكول، وضعت الخطط البديلة بأن تجرى نقوك استفتاءها الذاتى. ولكن حين أعلنت المسيرية أنها سوف تعرقل تلك الخطط، تم تنحية المقترح جانبا، على الرغم من أنه لم يرفض ألبتة. وفى تلك الأثناء، سعى بعض من المسيرية إلى إكساب مطالبهم اعترافا أكبر عن طريق قطع الطريق أمام مركبات نقوك والجنوبيين القادمين إلى أبيى وما وراءها والقيام بسرقتهم، بدءا من أوائل كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ . كذلك، استخدمت المتاريس فى مسعى للحصول على تعويض مقداره مليونا جنيه سودانى وعدت به القبيلة بعد مفاوضات بين تعبان دينق حاكم ولاية الوحدة، وأحمد هارون حاكم ولاية جنوب كردفان – وهو تعويض عن أبقار قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بسرقتها من قبيلة المسيرية، وذلك فى ولاية "الوحدة" أثناء هجرة عام ٢٠١٠ .

هذا، وقد عقدت الأمم المتحدة، فى ردة فعل إزاء التهديد المتنامى بحرب سافرة، مؤتمرا لقيادات تقليدية مثلت دينكا نقوك والمسيرية، والذى أسفر عن اتفاق تم التوقيع عليه فى كادوقلى (ومن ثم فقد عرف باتفاق كادوقلى) ليعقبه اتفاق آخر فى آذار/ مارس ٢٠١١ . إن الشروط الأساسية لكلا الاتفاقين تمثلت فى نشر الوحدات المشتركة/ المدمجة لضمان حرية هجرة البدو الرحل من قبيلة المسيرية إلى أبيى ومنها إلى الجنوب، ولتأمين انتقالات المرحلين داخليا فى عودتهم إلى أبيى أو عبورهم أراضى المنطقة فى طريقهم صوب الجنوب. كذلك، فقد ألزم الاتفاقان كلاً من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان بسحب جميع القوات غير الشرعية من منطقة أبيى، ليترك الحفاظ على الأمن واستتبابه للوحدات المشتركة/ المدمجة من الجيش والشرطة.

إلا أن اتفاق كادوقلي لم ينفذ بالكامل – مطلقاً، واستمرت المسيرية فى إغلاق الطرق أمام العابرين، وهو ما أدى إلى زيادات كبيرة فى أسعار الطعام والوقود (المحروقات) فاقت قدرات البعض على الشراء. وقد قامت المسيرية، بدورها، بإنكار قيامها بإغلاق الطرق، لتبرر أفعالها باتهام نقوك بمنعهم من أن يسرقوا قطعان ماشيتهم. وقد اشتعلت حرارة المشهد السياسى حين أعلن فى السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ أن مجلس الوزراء بالجنوب قد أصدر مسودة دستور انتقالى يشمل منح جنوب السودان أراضى تضمنت منطقة "أبيي". أما عمر البشير فقد كانت ردة فعله أن أعلن بوضوح أنه لن يعترف باستقلال جنوب السودان إذا لم يتم إلغاء المادة الخاصة بأبيي من الدستور الانتقالى بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١.

لقد أشعلت تلك المناورات السياسية من حدة التوترات بين الجماعات المسلحة فى أبيي، وفى الأول من أيار/ مايو ٢٠١١ فى أم بلابل، أوردت الأمم المتحدة فى مذكرة داخلية لها أنه بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة عصرا، وقع إطلاق نار متبادل بين شرطة جنوب السودان (وهى الهوية التى تنكر وراءها الجيش الشعبى لتحرير السودان) والقوات المسلحة السودانية، حيث قتل سبعة جنود من الوحدات المشتركة/ المدمجة وأصيب اثنان، إضافة إلى مقتل جندى تابع للجيش الشعبى لتحرير السودان، وعدد غير معلوم من الجرحى. هذا، ولم يكن المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة بأبيي واثقين من هوية من بدأ بإطلاق النار، بينما قام المسئولون فى شمال البلاد وجنوبها بتبادل الاتهامات. أما الاعتقاد الأكثر شيوعا لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان ومصادر أخرى فى "مقلد"، حيث كنت هناك حين اندلاع القتال، فنحا إلى أن القوات المسلحة السودانية كانت تسعى إلى تعضيد موقفها بتحريك عتادها الحربى صوب الجنوب، إلا أن الجيش الشعبى

لتحرير السودان قد أوقف تقدمها، حيث قتل أربعة عشر جنديا من الجيش الشعبى، على الرغم من تأكيد حزب المؤتمر الوطنى أن تحريك العتاد الحربى قد صادق عليه مجلس الدفاع المشترك لإحداث تعادل بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان الذى كانت كفته العسكرية راجحة وقتذاك. وتمثلت ردة فعل حزب المؤتمر الوطنى إزاء الهجوم فى إرسال وفد إلى جوبا لمطالبة حكومة جنوب السودان بإزالة أية إحالات إلى منطقة أبيى فى الدستور الانتقالى المقترح، والتهديد برد عنيف حال وقوع اعتداءات أخرى.

وفى الخامس من أيار/ مايو ٢٠١١، اجتمع كل من سالفاكير ودينق ألور وعلى عثمان طه مع مسئولى الأمم المتحدة، ومبعوثى الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو بهيئة مستشارى الاتحاد الإفريقى بشأن السودان ... حيث أجمع الحضور على التشديد على إزالة أية إحالات إلى منطقة أبيى من مسودة الدستور الانتقالى وكذا كبح جماح الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد تم التوصل إلى اتفاق أكد للمتحاورين الدوليين بقيادة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى أنه لن يكون هناك أى تصرف أحادى من قبل أى طرف بما من شأنه التأثير السلبى فى الوضع الأمنى أو السياسى بمنطقة أبيى، وأن أيا من الحكومتين لن تضمّنا فى مسودة دستوريهما الوطنى زعما غير مشروط بالحق فى المنطقة، على أن يكون ذلك هو الوضع إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية. إلا أنه فى اليوم التالى مباشرة، أعلن مايكل ماكوى ليوت، وزير الشئون البرلمانية بالجنوب، أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد حسمت الموقف لصالح تضمين منطقة أبيى فى مسودة الدستور الانتقالى لجنوب السودان: "إن توصيات لجنة مراجعة الدستور قد حددت وضعية الحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة أبيى. إن تضمين المنطقة فى الدستور الانتقالى لجنوب السودان قد ارتكن إلى شروط قد أجيزت". أما المشهد

السياسي فقد اشتعلت حرارته أكثر فأكثر.

في التاسع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، هوجم موكب للقوات المسلحة السودانية كان في حراسة مسلحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وذهبت المذكرة الداخلية للأمم المتحدة إلى أنه لا شك في كون الجيش الشعبي لتحرير السودان هو مرتكب الهجوم. وقد أكد هذا الطرح دينق أروب قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان في أبيي، ثم تلا ذلك بعدة أيام تأكيد الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا صحة الاتهام. هذا، وقد زعمت القوات المسلحة السودانية، في البداية، أن ٢٢ جنديا من أفرادها قد قتلوا، لتعلن لاحقا أن من قتلوا وفقدوا بلغ ١٩٧ جنديا ... وهو رقم لم يصدقه إلا قليل. وبعد يوم من الهجوم، دخلت القوات المسلحة أبيي وأحدثت اضطرابا كبيرا بين المواطنين، وخلخلة لنظام الإقليم بما أدى إلى تراجع الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان تفسيرها للاعتداء على الموكب وأمثاله من الاعتداءات أنه نتيجة لسوء التقدير من قبل المسئولين المحليين بالجيش الشعبي للتحرير. إن أمثال ذلك الاعتداء إذا وقعت في أعالي النيل أو جونقلي أو الوحدة، لكان هذا التفسير قد أخذ على محمل الجد، خاصة في ظل وفرة من السوابق التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠١١، والذي شهد اعتداءات مماثلة من قبل تحالف ضم الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات أخرى مسلحة، وذلك خلال هدنة وقف إطلاق النار المتفق عليها (انظر الفصل السادس). إلا أن التفسير الذي سيق لم يكن من السهل تقبله في حالة أبيي ... تلك المنطقة التي يرجح أنها أكثر مناطق التوترات السياسية في السودان، والتي من المفترض أن تكون الزعامة السياسية والعسكرية على علم تام بمجريات الأحداث بها نتيجة متابعة تلك الزعامة لها. فإذا كانت القيادة لا تسيطر على

أمور جيشها، وتلك ظاهرة لا يمكن إنكارها بالكلية، فستدان القيادة -ساعتها- بتهمة الإهمال الجسيم.

وثمة تفسير آخر مفاده أن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعيا - عن عمد - إلى إثارة القوات المسلحة السودانية كى تضطلع بهجوم كبير يفضى إلى صبغ الدور الذى يقوم به حزب المؤتمر الوطنى فى أبيى بطابع سلبى معيب، ويفضى كذلك إلى جذب انتباه المجتمع الدولى، وبخاصة مجلس الأمن، والذى كانت بعثته تزور السودان فى الوقت الذى شهد اعتداء الجيش الشعبى للتحرير وما أعقبه من هجوم القوات المسلحة السودانية. إن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد فقدا زمام السيطرة فى منطقة أبيى، ففى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ستصبح المنطقة - فعلياً - جزءاً من الشمال معلقة بذلك الحسم النهائى للمشكلة. وقد قاد هذا الاحتمال - بالفعل - مجلس الوزراء لأن يعلن أن أبيى هى جزء من أراضى جنوب السودان المستقل، وذلك فى الدستور الانتقالى المقترح. إلا أن ذلك الطرح لم يكن لينقذ الموقف ... إذ كان لابد أن يتم اتخاذ فعل أمضى.

وقد أثيرت ملاحظة مفادها أن هجوم القوات المسلحة السودانية وفقا لتلك التعبئة لم يكن ليتم تنظيمه بين ليلة وضحاها ... أى فى اليوم الفاصل بين اعتداء الجيش الشعبى لتحرير السودان على موكب القوات المسلحة فى التاسع عشر من أيار/ مايو، وبين بدء هجوم القوات المسلحة فى العشرين منه. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى كان - على الأرجح - يتأهب لأى احتمال، ولعله بعد الاعتداء الأول على جنوده من القوات المسلحة قد شهد قوة سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن ثم قيامه بهجوم مضاد. أو قد يكون الحزب قد خطط - لفترة طويلة - لهجوم على أبيى، وكان منتظرا لما يسوغ ذلك الهجوم، والذى أمده الجيش الشعبى لتحرير

السودان به. إن حزب المؤتمر الوطنى قد ذهب إلى أن الاعتداء تم تدبيره من قبل دينق أروب – قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أبيى، على الرغم من أنه لا يملك – دستورياً – أية سلطة على الجيش. إلا أن أمثال ذلك الخلل وتلك النقائص لم تكن مستغربة، ففى ولاية "الوحدة" المتاخمة، مارس حاكمها تعبان دينق نفوذا كبيرا على الجيش الشعبى لتحرير السودان. إلا أن أمرا مغايرا كان على المحك: فبالنسبة لجيش ثورى يدافع عن مصالح الجماهير، فإن اعتداءه على القوات المسلحة السودانية، وتراجعه الشائن مخلّفاً وراءه أناسا عزلاً، هو أمر يصعب تبريره.

فى الرابع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١١، قام لوقا بيونق، من دينكا نقوك، ووزير شئون مجلس الوزراء فى حكومة الوحدة الوطنية – بتقديم استقالته قائلا: "فى ظل جرائم الحرب التى جرت فى أبيى على يد حزب المؤتمر الوطنى، فإننى لا أستطيع أن أكون عضوا فى حكومة كتلك". وفى السادس والعشرين من الشهر ذاته، صرح دينق ألور، من دينكا نقوك أيضا، ووزير التعاون الإقليمى فى حكومة جنوب السودان أنه "بدون أبيى، فلن يكون هناك أى حوار بشأن القضايا المعلقة". وفى اليوم التالى، قال لوقا بيونق، الأكثر واقعية، إنه لا بديل أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن تتحاور مع حزب المؤتمر الوطنى لحسم مشكلة أبيى. وفى حقيقة الأمر، فقد استمرت المفاوضات بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء فى أبيى بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وباستثناء لوقا بيونق، لم يتقدم أى من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بحكومة الوحدة الوطنية باستقالته. أما الرسالة التى بعثت بها جوبا فكانت واضحة وجلية للغاية: بالرغم من غضب سالفاكير إزاء استيلاء القوات المسلحة السودانية على أبيى، فإن المشكلة لن تثنى عزيمته وتعهده الشعبى بتحقيق جنوب السودان للاستقلال فى التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١ . وعندها، قام الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص للإيقاد باللحاق بالركب. فعلى الرغم من أن ملاحظته أن الرئاسة "لم تبد إرادة سياسية لحسم مشكلة أبيي" - كانت صائبة بلا شك، فإن اقتراحه باستقلال أبيي لم يؤخذ على محمل الجد. هذا، وقد أخبرني وزير بحكومة جنوب السودان من خارج الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الأزمة قد نشبت لأن "صبية أبيي النَهِمين" لم يقبلوا تقسيم القطاع إلى شمال وجنوب، وهو الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي وصادق عليه حزب المؤتمر الوطني.

وكان ثمة دلالات على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن الوحيدة التي تعاني مشاكل من جناحها العسكري. فالمفاوضات قد ضمت - على الدوام - مسئولي القوات المسلحة، لا شك بسبب إدراك بعض قطاعات الجيش بالانفصال الوشيك لجنوب السودان. وقد تمثلت الدلالة الأبلغ على وجود المشاكل في أنه عقب الإعلان عن اتفاق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، في أديس أبابا، بشأن نزع سلاح المنطقة الحدودية، في أيار/ مايو ٢٠١١، قام متحدث باسم القوات المسلحة بنفي الواقعة على الملأ.

وفي حين كانت النظرة الدولية التي شاعت عن هجوم القوات المسلحة السودانية أنه غير قانوني، تحول الاهتمام - على نحو متزايد - إلى الكارثة الإنسانية التي تلت ذلك، إذ قام جنود القوات المسلحة السودانية وحلفائها من قوات الدفاع الشعبي المنتمين إلى قبيلة المسيرية بحرق الجانب الأعظم من أبيي، ونهب كثير مما تبقى. أما المشردون فقد لجأوا إلى جنوب السودان، حيث وصلوا إلى الجنوب من نهر بحر العرب وهم في حالة مزرية مرعبة: إذ استقبل البعض بمشاعر متضاربة من الدينكاويين أمثالهم، والذين لم يكونوا دائما متعاطفين مع قضاياهم. إن العدد المقدر لأولئك المشردين قد أخذ يتزايد خلال الأسبوعين

اللذين أعقبا الهجوم، وسرعان ما تجاوز ذلك العدد الـ ٥٦٠٠٠ مشرد الوارد فى تعداد سكان ٢٠٠٨ . وقد ذهب منتقدو الحكومة إلى أن ذلك ينهض دليلا على حملة التطهير العرقى وجرائم الحرب، بيد أن القوات المسلحة السودانية قالت إنها لن تبرح أبيى حتى يتعهد الجيش الشعبى لتحرير السودان بألا يذهب شمالا إلى وراء ما قرر حين استقلال البلاد فى ١/ ١/ ١٩٥٦، وأن يرجع إلى اتفاق كادوقلى.

وبالرغم من أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أبدت تحفظا، فإن اثنين من مستشارى الرئاسة ممن حاورتهم – آنذاك – لم يستبعدا احتمال الحرب مع الشمال بعد أن ظفر الجنوب باستقلاله وذهب إلى كونه الأقوى. بيد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان واصلت مفاوضاتها مع حزب المؤتمر الوطنى، وفى العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ وقعت فى أديس أبابا "اتفاقية بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان حول الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيى".

واتساقاً مع أحكام اتفاق السلام الشامل وبروتوكول أبيى، نصت الاتفاقية آنفة الذكر على أن تبقى المنطقة جزءا من الشمال إلى أن يتم تقرير مصيرها المستقبلى، وأن حدود ١٩٥٦ سيظل معمولا بها فى تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب حتى/ إلا إذا قرر الحزبان أمرا خلاف ذلك، أو حال إجراء استفتاء. وبصفة أساسية، لم تربط الاتفاقية مستقبل أبيى بالاستفتاء فحسب، بل أتاحت إمكانية عقد اتفاقية فيما بين الحزبين بشأن مستقبل المنطقة (أبيى). وقد دعت الاتفاقية إلى إعادة نشر جميع قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وإلى تأسيس "قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأمن أبيى" وقوامها ٤٢٠٠ من العناصر الإثيوبية تحت رعاية الأمم المتحدة للعمل على استتباب الأمن بمنطقة تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ كيلو

متر مربع كان يراد لها أن تكون منزوعة السلاح.

ودون القفز إلى استنتاجات بشأن الوضع النهائى لأبيى، تعين أن يتم إنشاء إدارة قوامها "كبير إداريين" يتم تعيينه من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن يحظى بقبول الحكومة السودانية، وكذا "نائب كبير إداريين"، يتم تعيينه من قبل الحكومة السودانية، وأن يحظى بقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان، بالإضافة إلى خمسة من رؤساء الأقسام، تقوم الحركة الشعبية بتعيين ثلاثة منهم، فيما تقوم الحكومة السودانية بتعيين اثنين. ويجب أن تتم الموافقة على قرارات المجلس التنفيذى بالإجماع، والذى ترأسه اللجنة المشتركة للإشراف على أبيى والمكونة من اثنين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، واثنين من الحكومة السودانية. هذا، وتكون تلك اللجنة مسئولة مباشرة أمام رئيسى جمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان عن كل من الأمور الإدارية والأمنية. كذلك، يجب أن يتم إنشاء "خدمات شرطية" فى أبيى، للتعامل مع القضايا الناشئة عن هجرات البدو الرحل، بحيث ترافق هؤلاء الرحل داخل أبيى خلال هجراتهم السنوية. هذا، وقد تعهد الحزبان بتيسير عودة المرحلين.

وقد نصت المادة (٤٠) من اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيى على:

يؤكد الطرفان التزامهما للوصول إلى حل نهائى للوضع النهائى لأبيى بطريقة سلمية وأنهما سيبحثان، وبنوايا طيبة، مقترحات لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى لحل هذه المسألة، وستسترشد اللجنة بتوجيهات رئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان حول الإطار الزمنى الذى يمكنها من خلاله تقديم مقترحاتها.

أما المادة (٤٢) من الاتفاقية ذاتها، فقد نصت على:

تقرر اللجنة المشتركة للإشراف على أبيى فى أية مسألة تتعلق بتفسير بنود هذه الاتفاقية، وفى حالة فشل اللجنة فى الاتفاق على التفسير ترفع المسألة للرئيسين للوصول إلى قرار مشترك.

وفور التوقيع على الاتفاقية، أشعل الدردیری محمد أحمد، من المسيرية، والمفاوض عن حزب المؤتمر الوطنى حريقا إذ زعم أن الاتفاقية ثابتة، وأنه لن يكون ثمة استفتاء، وأن أبيى ستظل جزءا من الشمال. وقد توصل الدردیری إلى ذلك استنادا إلى شرط أن يكون القول الفصل للرئيسين، وأن قرارهما يجب أن يكون بالإجماع، ومن ثم ضمان استمرار الوضع الراهن. إلا أن آخرين قد لفتوا الانتباه إلى حق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى فى التقدم بمقترحات لحسم مشكلة المنطقة، كما أشاروا إلى الطبيعة المؤقتة للاتفاقية، والتى تمت الموافقة عليها. هذا، وقد عضد الدكتور أبو الحسن فرح – عضو اللجنة التنفيذية بالحزب الاتحادى الديمقراطى – وجهة نظر الدردیری وذهب إلى أن الاتفاقية ستجعل أبيى "مثلث حلايب الجديد" (فى إشارة منه إلى النزاع القديم بين مصر والسودان حول أحقية إحداهما فى قطعة من الأرض على الحدود الشمالية الشرقية للسودان)، وأن النزاع سيبقى أبد الدهر دونما حسم". وبالرغم من أنه كان متوقعا أن يسعد "أمراء" المسيرية بالنتائج التى تمخضت عنها الاتفاقية، إلا أن الأمير حمدى قال إنها "لم تحسم المشاكل التى سوف تطفو ثانية إلى السطح، وأن أبيى قد ظلت "قنبلة موقوتة"، وأن شيئا لم يتغير فى مواقف نقوك، الذين ما فتئوا يحسبون أنهم قد ملكوا المنطقة". وقد تحدث الأمير حمدى عن الحاجة إلى اتفاقية تقرر حق المسيرية فى الاستقرار بالمنطقة. كذلك، فقد استبعد حمدى أية إشارة إلى أن المسيرية ستستسلم أو تسلم أسلحتها إلى الجيش الإثيوبى حين رعيها لأنعامها فى

أبيى أو حين عبورها أراضى المنطقة.

وفى الوقت ذاته، أعلنت حكومة حزب المؤتمر الوطنى أن بعثة الأمم المتحدة فى السودان ستغادر البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وقد فوجئ دبلوماسيو الأمم المتحدة بهذا القرار على الرغم من أنه كان الرسالة غير المعلنة رسميا من قبل الحكومة لشهور عديدة، فى حين ذهب البعض إلى أنه نظرا لكون البعثة صنيعة مجلس الأمن، فهو الوحيد الذى يملك حق إنهاء عملها. بيد أن أمين حسن عمر، وزير الدولة بالخارجية السودانية قال إن الجنود والعمالة الأجنبية عليهم مغادرة البلاد بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، الذى يعد "يوما مقدسا" لدى الحكومة. فإذا كان يوما مقدسا أو لم يكن كذلك، فإن الحرب فى أبيى والحرب التى سرعان ما اشتعلت فى جنوب كردفان قد جعلا ذلك المطلب مشكلا، إلا أنه كان مطلبا تحتم على الأمم المتحدة أن تقبل به.

الأزمة فى كردفان

بعد انقضاء أسبوع على هجوم القوات المسلحة السودانية على أبيى، قال العقيد/ الصوارمى خالد سعد – الناطق الرسمى باسمها أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يجب أن يسحب قواته من ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان قبل الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وفهم من ذلك أنه يتضمن انسحاب عناصر الجيش الشعبى من الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفى الوقت ذاته، قام اللواء بشير مكى الباهى المكى – قائد الفرقة الرابعة عشرة مشاة (كادوقلى) بتأكيد ما قاله الصوارمى فى مذكرة ممهورة "سرى للغاية" قام برفعها إلى رئيس لجنة الأمن بجنوب كردفان، تحديدا أحمد هارون حاكم الولاية، بالإضافة إلى تأكيده للحاجة إلى مراقبة تحركات الجيش الشعبى لتحرير السودان شمال الحدود المقررة عشية

الاستقلال (١/ ١/ ١٩٥٦) – وهو هدف خافت نسبيا. إلا أن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى صرحوا – على مضض – أن اتفاقية الترتيبات الأمنية قد سمحت للوحدات المشتركة/ المدمجة أن تبقى قائمة لعدة أشهر عقب نهاية عملية السلام. وقد قال لى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى إن "ذلك كان خطئا استراتيجيا من قبل اتفاق السلام الشامل الذى أولى اهتماما محدودا لفترة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، لأن فكرة "سودان مستقل" لم تكن تناقش على محمل الجد حين كان كل من جون قرنق وعلى عثمان طه يقودان مفاوضات "الإيقاد" – أما الاهتمام بانفصال جنوب السودان فقد تصدر المشهد حين قبض سالفاكير على زمام السلطة. وبالفعل، فإنه من الصعوبة بمكان إدراك الأساس المنطقى وراء الإبقاء على الوحدات المشتركة/ المدمجة بعد الاستفتاء (حين تبرح القوات المسلحة السودانية أراضى الجنوب)، بل لعل الأمر يكون أكثر صعوبة عقب انتهاء عملية السلام حيث كان ذلك الإبقاء يقضى باحتفاظ كل من البلدين المستقلين بقواته داخل حدود البلد الآخر.

ونظراً لما تنطوى علية اتفاقية الترتيبات الأمنية من شروط تبعث على التضارب حولها، يكون من الجدير أن نورد – بالتفصيل – جزءاً من التقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن السودان فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، وكان ذلك الجزء تحت عنوان "إدماج الجيش الشعبى لتحرير السودان" جاء به:

عملا باتفاق السلام الشامل، اتفقت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان على أن تعيد الأولى الانتشار إلى الشمال من خط الحدود الحالى، ويعيد الثانى الانتشار إلى الجنوب منه، بعد تشكيل الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفى الجلسة المائة التى عقدتها اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار فى تموز/ يوليو ٢٠٠٩، اعتبر أن إعادة انتشار القوات المسلحة أنجزت بالكامل، حيث أعيد نشر ١٠٠٪ مما تعداده ٤٦٤٠٣ جندى، وأعاد

الجيش الشعبى الانتشار إلى خارج القطاعات الرابع والخامس والسادس بطريقة تدريجية وصلت إلى ما نسبته ٣٧,٧٪ مما كان مقرراً (٢٠٦٢٢ جندى من أصل ٥٩١٦٨) حتى انعقاد الجلسة ١٣٢ للجنة المراقبة فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ . وكان من المنتظر الانتهاء فى عام ٢٠٠٩ من إعادة نشر عناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان من ولاية النيل الأزرق إلى نقطة التجمع فى القفة (فى ولاية أعالى النيل المحاذية لولاية النيل الأزرق). إلا أنه تبين، خلال مهمة للرصد والتحقق أجريت عام ٢٠١٠، أن غالبية عناصر الجيش الشعبى البالغ عددهم ٤٠٠٣ عنصر كانوا لا يزالون فى "يفتا" بولاية النيل الأزرق، وفيما يتعلق بإعادة نشر عناصر الجيش الشعبى إلى خارج ولاية جنوب كردفان، وجدت بعثة للرصد والتحقق، أوفدت فى نيسان/ أبريل ٢٠١١، أن ٢٠٧١ عنصر من بين عناصر الجيش الشعبى البالغ عددهم ٥١٤٧ عنصر كانوا فى نقطة التجمع التابعة للجيش الشعبى فى البحيرة البيضاء (جاو).

لذا، فباستثناء قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان والتى كانت جزءا من الوحدات المشتركة/ المدمجة، كان يتعين ألا يوجد باقى جنوده، وعددهم غير قليل، إلى الشمال من حدود ١/ ١/ ١٩٥٦ فى نهاية عملية السلام. لذا، فمن الوجهة القانونية، كان الجيش الشعبى لتحرير السودان مخطئا أيضاً.

وقد جادلت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وجنوب كردفان كانوا من هاتين الولايتين، ولا يمكن أن يتم نزع سلاحهم من قبل الجيش "الأم". كما لم يكن واقعيا افتراض إمكانية دمج أولئك المقاتلين بسهولة فى القوات المسلحة السودانية فى ظل أجواء من عدم الثقة والعداء المتبادلين، وفى ظل عدم حسم المظالم والشكاوى المعلقة بواسطة "المشورات الشعبية". ووفقا لتلك المعطيات جادلت الحركة الشعبية لتحرير

السودان بشأن اتفاقية للترتيبات الأمنية فى كلتا الولايتين بالتوازى مع تلك المقررة من قبل اتفاق السلام الشامل. أى أنه وإلى حين يتم تنفيذ التغييرات التى ووفق عليها بمقتضى "المشورات الشعبية" تنفيذا كاملا، يمكن للجيش الشعبى لتحرير السودان الاحتفاظ بقوات له فى الولايتين. كان من الممكن بزوغ مناخ سياسى أكثر إيجابية بتنفيذ التغييرات... مناخ يتيح التكامل مع القوات المسلحة السودانية، أو نزعا آمنا للسلاح كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، المتفق عليه.

وعلى الرغم من أن ذلك يبدو منطقيا الآن، إلا أنه حين طرح لم يكن مشجعا لحزب المؤتمر الوطنى، والذى لم يكن ليرتضى ما بدا أنه امتداد لاتفاق السلام الشامل، كما بدا أنه يعطى حركة/ جيش تحرير السودان فرصة لتدخل أعمق فى الشمال، بحيث ينشر جرثومته – "السودان الجديد" – فى كلتا الولايتين، وما وراءهما، ومن ثم إمكانية النجاح فى تحقيق ما عجزت عن تحقيقه حركة/ جيش تحرير السودان فى الجنوب: إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى، تحديدا. وقد كان من الممكن للمفاوضات أن تستمر كطريق نحو حلول توافقية تواؤمية، إلا أنه نظرا لموقف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال وعناصرها فى جنوب كردفان والنيل الأزرق إزاء حزب المؤتمر الوطنى، ومواقف ذلك الأخير تجاه تلك القوى ... لم يكن ذلك واقعيا إلى حد ما، ليصبح غير واقعى ألبتة بعد أن فشل مسعى الفوز بمقعد الحاكم. وقد أكدت الحركة لأنصارها ومؤيديها أن ذلك الفشل ما كان ليقع إلا لقيام حزب المؤتمر الوطنى بتزوير الانتخابات. لذا، فحين تيقن مؤيدو الحركة الشعبية لتحرير السودان من النوبة بأنه – حتماً – سيتم مهاجمتهم من قبل الحكومة السودانية، لم يكن ثمة سبيل سوى القتال.

إن دفاع حزب المؤتمر الوطنى عن تحركاته العسكرية فى جنوب كردفان لم

ينبع من اشتراطات بروتوكول الترتيبات الأمنية، وإنما من زعم بتمرد وشيك فى الولاية. وقد آمنت الحكومة السودانية أن عبد العزيز الحلو، بالتعاون مع ياسر عرمان وعناصر أخرى بالحركة الشعبية لتحرير السودان – قد خططوا لاستغلال فرصة الانتخابات فى جنوب كردفان للقيام بتمرد كانوا يأملون أن يتم ربطه بحملات متمردى دارفور، والجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وردات الفعل المدنية فى الخرطوم ومدن الشمال. لقد كان هناك فورة فى نشاط "حركة العدل والمساواة" فى المنطقة، بما فيها استيلاء لم يدم طويلا على مهبط طائرات فى هجليج، وزعم الحزبان أنهما سيتعاونان لمجابهة أمثال تلك الواقعة، إلا أن الإعلان السابق من قبل مالك عقار اير بالقيام بتظاهرة فى الخرطوم فى العاشر من أيار/ مايو بسبب تزوير الانتخابات لم يتم الوفاء به. هذا، وكان الارتباط بدارفور جليا واضحا بسبب أراضيها المتاخمة لجنوب كردفان، وتماثل صراعاتهما المسلحة ضد التهميش، والوجود المكثف للدارفوريين فى جنوب السودان، بمن فيهم عبد العزيز الحلو. ومن ثم فقد شاع مصطلح "الجنوب الجديد" والذى يشير إلى المشتركات التى تنتظم فيها الأوضاع فى النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وجنوب دارفور. أما الدكتور عبد الغفار محمد على أحمد، فقد فضل مصطلح "السودان الثالث"، والذى ذهب إلى أنه "سيضحى بؤرة للصراع أو رابطة هامة للغاية بين الشمال والجنوب تفضى، فى النهاية، إلى إعادة توحيد البلاد". وفى تلك الأثناء، لوح ياسر عرمان بشبح حرب تمتد من النيل الأزرق إلى دارفور" إذا لم تعمد الحكومة إلى تقديم التنازلات المطلوبة فى جنوب كردفان. لذا، فإن سعى حركة/ جيش تحرير السودان للهيمنة على جبال النوبة قد يصبح ترسيخاً لأقدامها فى الشمال، بأن تصبح (بنغازى) أخرى لاجتذاب المؤن من جنوب البلاد ومن أوغندا"، وذلك وفقا لما جاء على لسان مستشار رئاسى تابع لحزب المؤتمر الوطنى.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تبنت – طويلاً – النظرة بأنه إما أن يفوز حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات نتيجة لقيامه بالتزوير، أو أن تفوز الحركة الشعبية لتحرير السودان ويتم حرمانها من ممارسة سلطاتها. إذاً، فإن حملة سياسية تقوم بشجب نتائج الانتخابات سوف تمهد المشهد لما كان يمكن أن يبدو تمردا عفويا للجيش الشعبي لتحرير السودان ومؤيديه في الشرق من جنوب كردفان. لقد تم حشد وتعبئة الشرطة التي تتكامل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي المنتشرة في مناطق الحياة البرية، وذلك في حين قام مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جاو، بعبور الحدود وتم جلب مقاتلين آخرين تحت زعم أنهم أفراد حراسة لحماية زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال حملة الانتخابات. لقد لاحظ جميع المراقبين الدوليين في الأجزاء الشرقية من جنوب كردفان زيادة كبيرة في عدد مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الانتخابات. ويبدو أن تلك القوى كانت تهدف إلى الاستيلاء على كادوقلي والدلنج، والجبال المحيطة وإرساء تعزيزات دفاعية في مواقع أصغر. كذلك، فإن المقيمين المحليين كانوا يشيرون إلى توغل أعمق من قبل جنود القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها داخل جنوب كردفان منذ الاستفتاء في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وأن هذا التصعيد سيتم النظر إليه على أنه تهديد للجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وكونه انتهاكا لبروتوكول الترتيبات الأمنية.

مثلما كانت الحال في أبيي، بدا هجوم القوات المسلحة السودانية جيد الإعداد وكردة فعل إزاء عدد من الاعتداءات التي عزيت للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت البداية في الرابع من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث استولى الجيش الشعبي على مخفر شرطة في كادوقلي، ليظل في قبضته لثلاثة أيام، وذلك للاستيلاء على

الأسلحة والذخيرة. وفى الصباح الباكر من الخامس من حزيران/ يونيو وقع صدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان، وذلك فى أم درمان. وفى اليوم نفسه، اقترحت القوات المسلحة التفاوض بشأن صيغة للحل قبل أن ينفرط زمام الأمر، إلا أن الجيش الشعبى زعم أن ذلك جزء من خطة استهدفت اغتيال عبد العزيز الحلو.

إن إشكالية ذلك المسار هو عدم اتباعه النهج المفضل من قبل غالبية قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لاستخدام جنوب كردفان للضغط على حزب المؤتمر الوطنى فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء، دون الانحراف عن المسار المفضى إلى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . إذاً، فقد كانت ثمة اهتمامات متعددة، ففى التاسع من حزيران/ يونيو ٢٠١١ دعا عبد العزيز الحلو فى خطاب ألقاه من جهة غير معلومة إلى الإطاحة بحكومة حزب المؤتمر الوطنى بالوسائل العسكرية والسياسية معا. واستطرد الحلو قائلا إن مشكلات السودان لا تنحصر فى جبال النوبة فحسب، كما ذهب إلى أن الجميع يعانى ويلات حزب المؤتمر الوطنى، وأنه يتعين على كل فرد أن ينخرط بجدية للاستعاضة عن نظام الحكم القائم بحكومة ديمقراطية تعترف بحقوق أقاليم السودان المختلفة وترتضى التعددية والاختلاف. إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن لتجعل حليفها يتعثر وبذا تخسر ورقة رابحة فى التفاوض بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء. كذلك، فقد كانت الحركة الشعبية تتوق لأن تجعل حزب المؤتمر الوطنى فى موقف "المدافع"، وبخاصة حين كانت قواته قريبة للغاية من حقول النفط بالجنوب.

ويبدو من المؤكد أن عبد العزيز الحلو لم يستشر ياسر عرمان ومالك عقار اير وحدهما، بل حظى بمصادقة الموالين لقرنق مثل باقان أموم و"أبناء أبيى" – دينق ألور، واللواء/ فيانق دينق، ولوقا بيونق، وإدوارد لينو، وآخرين من قيادات الحركة.

وفى هذا التوقيت، كانت القوات المسلحة السودانية تحتل موطنهم، وذهب كثيرون إلى أن الخيار الأفضل، من ضمن خيارات مطروحة، يتمثل فى خوض مواجهات شاملة ضد الخرطوم. كذلك، يمكن أن نفترض أنه خلال الزيارة المطولة لياسر عرمان، وعبد العزيز الحلو، ومالك عقار اير للولايات المتحدة فى آذار/ مارس ٢٠١١ (والتى تم تمديدها بناء على طلب شخصى من سوزان رايس) ... قد أجريت مناقشات مستفيضة حول انتخابات جنوب كردفان الوشيكة وخياراتها المتعددة، مع دلائل أشارت إلى التأييد الأمريكى، وإن كان لا يمكن التثبت من ذلك.

رأت المعارضة الجنوبية أنه إما أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وجهت رسالة مغلوطة لتأييد عبد العزيز الحلو، أو أن تكون العناصر النوبية تقفو آثار خطى دينكا نقوك وتسعى لجر الجنوب إلى حرب لا يرغب فيها. ولقد قال أحد المستشارين الرئاسيين بحكومة جنوب السودان إن زعماء أبيى وجنوب كردفان يجب ألا يعرضوا الجنوبيين لصراعاتهم، وذلك خشية أنه إذا ما تم التضحية بالجنوب، فسيستتبع ذلك أيضا احتلال أراضيهم. وبالنسبة لأولئك المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان، والذين تم استبعادهم وتهميشهم من قبل عبد العزيز الحلو لانتقاداتهم لعلاقته بأحمد هارون، فقد أثبتت الأحداث صدق إيمانهم بأن زعامته كانت وبالا على الحزب وعلى أهالى النوبة. وفى الوقت نفسه، فإن الشماليين الآخرين، فى جنوب كردفان وما وراءها، والذين سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان كثيرا إلى تهميشهم منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... لم يكن أمامهم سوى نفض أيديهم يأسا من دعوة الحلو إلى تأييده.

أما مالك عقار اير، حاكم ولاية النيل الأزرق، فقد أوضح أنه لن يكون ثمة عنف فى الولاية قائلا: "إننى لن أسمح بما من شأنه تهديد الاستقرار والأمن فى الولاية ما دمت على رأس الحكومة هنا، وسوف أناهض أيا من يشرع فى إطلاق النار

بالمنطقة، حتى ولو كان الجيش الشعبى لتحرير السودان". ثم استطرد قائلا: "إن ولاية النيل الأزرق لن تكون أبدا نقطة انطلاق لأية أعمال عسكرية بشمال السودان. وقد مثل هذا تراجعا ملحوظا عن تهديداته الضمنية المبكرة باستخدام ٤٠٠٠٠٠ من مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان تحت قيادته لمواجهة حزب المؤتمر الوطنى، بالرغم من تحذيره للحزب بألا يسعى لنزع سلاح الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق.

كذلك، فقد ارتبطت بتمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان مشكلة أخرى هى التقييم الإيجابى للانتخابات من قبل مركز كارتر وعدد من المراقبين المستقلين، على الرغم من أن قلة من التقارير التحريضية التى ظهرت لاحقا بوسائط الإعلام قد أشارت إلى تقرير مركز كارتر، بل أعلنت صراحة أن نزاهة الانتخابات كانت موضعا للشكوك، كما أولت اهتماما بانتهاكات الجيش والمظالم التاريخية لأهالى النوبة. على أن عبد العزيز الحلو لم يكن ليحشد أهالى النوبة إلا لأن عدم ثقتهم بالحكومة السودانية قد بلغت كل مبلغ ... تلك الحكومة التى لم تفعل شيئا يذكر خلال ستة أعوام ونصف العام لتلطيف الأجواء السلبية الناجمة عن انتهاكات الجيش، وإحساس أهالى النوبة بالمرارة كونهم قد استخدموا لخدمة مصالح الجيش الشعبى لتحرير السودان بالجنوب، ليجدوا أنفسهم قد أهملوا حين جنح سالفاكير لخيار الانفصال.

بل لعل الواقعة التى فاق أثرها المأسى الإنسانية فى أبيى قد تمثلت فى ترك الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان الأهالى فى مواجهة وحشية كل من القوات المسلحة السودانية وميليشياتها من قوة الدفاع الشعبى، والتى انقضت على كادوقلى ومدن أخرى وأنشبت مخالب القتل والنهب فيها، بل عمدت فى بعض الأحيان إلى استهداف المسيحيين دون غيرهم، فضلا عن فتحها المجال أمام مذابح

جماعية طالت الجانبين معا، لم يكن فى مقدور الجيش الشعبى أو بعثة الأمم المتحدة فى السودان أن يفعلا شيئا إزاءها. فعقب اندلاع القتال مباشرة، لاذ أكثر من سبعة آلاف من الأهالى بالتحصن أمام مقر بعثة الأمم المتحدة فى كادوقلى، إلا أن ذلك لم يجعلهم فى مأمن من قبضة قوة الدفاع الشعبى الغاشمة، والتى قامت باعتقال مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان المشتبه فيهم. وفى العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حين قامت القوات المسلحة السودانية بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة بأن المرحلين أمامهم ثمان وأربعون ساعة فقط للمغادرة، عجزت البعثة عن الرد، فما كان من القوات المسلحة إلا أن جاءت وساقت المرحلين بعيدا فى حافلات. وفى الأيام الأخيرة من حزيران/ يونيو كانت بعثة الأمم المتحدة على امتداد الشمال السودانى بأكمله تتأهب لإغلاق مقارها هناك عند انتصاف ليلة التاسع من تموز/ يوليو.

وفى تلك الأثناء أقدم النوبيون على الارتحال إما إلى "الأبيض" بولاية شمال كردفان المجاورة، وإما إلى الخرطوم، وإما إلى "ملاذهم الجبلى"، والذى شرع فى استنساخ ملابسات الحرب وديناميكياتها، والتى من المفترض أن يكون اتفاق السلام الشامل قد أنهاها. وقد سمحت القوات المسلحة السودانية بإقامة معسكرات للمرحلين النازحين إلى الأبيض من غير النوبيين، فى حين رفضت إمداد النوبيين بأية خدمات كانت. وكان الهدف من وراء تلك الممارسات إرهاب النوبيين، وفى خلال أقل من أسبوع كان معظم سكان كادوقلى قد ارتحلوا.

إن مسئولية مأساة إنسانية كتلك لتقع، بالأساس، على عاتق حزب المؤتمر الوطنى، بيد أن حركة للتحرير تستأهل أن تنعت بذاك الاسم يتعين عليها أن تفكر فى عواقب أفعالها، فإما ألا تعرض أتباعها لأخطار كتلك وإما أن يكون لديها القدرة على حمايتهم حال اندلاع الهجوم. إن زعامات حركة/ جيش تحرير السودان

بالولاية قالوا مراراً إنهم توقعوا أن يعود الاقتتال مع حزب المؤتمر الوطنى، وكانت ثمة دلائل على تأهبها لذلك الاحتمال إذ قامت بحشد الأفراد والعتاد والمؤن إلى جبال النوبة قبل اندلاع القتال، إلا أن استراتيجيتها السياسية لم تكن قوية ناجزة. لقد خسرت الحركة الشعبية معظم حلفائها الشماليين، باستثناء الشيوعيين، وذلك قبل بداية الانتخابات، كذلك فقد الشماليون -بوجه عام - الثقة فى الحركة الشعبية عندما كشفت عن وجهها الحقيقى كحركة انفصالية. وفضلا عن ذلك، فإن الانقسامات التى شهدتها الحركة الشعبية بالولاية والتى أكدى عبد العزيز الحلو كثيرا لخلقها، قد بدت أكثر جلاء خلال الانتخابات حين تم إرسال كل من إسماعيل خميس جلاب الحاكم السابق للولاية، ونائبه دانيال كودى إلى بعثات بأوروبا بدلا من القيام بحملات انتخابية جدية. ولدى عودة كودى تم إعفاؤه من منصبه كمستشار رئاسى لسالفاكير، كذلك فقد وقعت انشقاقات عديدة عقب شن عبد العزيز الحلو لتمرده.

وبينما قام مالك عقار حاكم ولاية النيل الأزرق، فيما سبق بتوجيه الانتقاد للخرطوم بأشد لهجة يمكن أن يفوه بها زعيم من زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، تغير نهجه كثيراً فى أعقاب هجوم القوات المسلحة السودانية على جنوب كردفان، وكان مرد ذلك -بلا شك- خشيته من تكرار أمثال تلك الوقائع بالولاية، والتى كانت مهددة كذلك من قبل الجيش. إن ولاية النيل الأزرق تعد أكثر تهديدا من جبال النوبة، وذلك لعدم قدرتها على حشد الأعداد ذاتها من الجنود ... فأولئك الذين يمكن حشدهم تنقصهم المهارات التى تميز مقاتلى جبال النوبة المتسمين بقدرات قتالية يفتقر إليها مقاتلو النيل الأزرق. كذلك، تتسم ولاية النيل الأزرق بطبيعة تضاريس أراضيها المنبسطة ... تلك الطبيعة التى تجعل من الصعب الدفاع عن الولاية خاصة فى ظل تفوق القوات المسلحة السودانية فى سلاحى المدرعات

والمدفعية.

وحين أخفقت العناصر الأخرى التى حوتها خطة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أن تؤتى ثمارها – كالاستيلاء على مدن جنوب كردفان، وحشد الشماليين، والاتحاد مع متمردى دارفور، وجذب الجنوب عميقا إلى بوتقة الصراع – عمد القطاع الشمالى للحركة إلى الدخول فى المفاوضات التى رعتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا. وكما كانت الحال قبل اندلاع القتال، تموضع الهدف فى التوصل إلى تسوية سياسية مع حزب المؤتمر الوطنى، كان الأمل أن تتمخض عن اتفاق بشأن عملية إصلاح سياسى، وتراجع مرحلى للجيش الشعبى لتحرير السودان بالتزامن مع تطبيق الإصلاحات السياسية، والاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان (وإن اتخذت اسما جديدا) فى شمال السودان فيما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . أما عن عدم القبض على قيادات القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد قيام عبد العزيز الحلو بتمرده، فمرده إلى عاملين، أولهما أن سالفاكير قد أوضح للبشير أنه لن يقوم بالتفاوض إلا مع القطاع الشمالى للحركة الشعبية، بشأن قضايا "الشمال"، وثانيهما حاجة حزب المؤتمر الوطنى إلى شريك سلام خاصة بعد إخفاقه فى مقاومة التمرد.

إن الإصلاح السياسى المنشود كان جزءا من عملية بدأت بالمشورات الشعبية، إلا أن ذلك لم يفض إلى النتائج المأمولة، لتنتهى تلك المرحلة مع نهاية اتفاق السلام الشامل فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . كذلك، فقد انطوت اشتراطات "المشورات الشعبية" على حضور طاغ للحركة الشعبية لتحرير السودان فى البرلمان، وعلى رئاسة للبلاد يكون سالفاكير فيها النائب الأول لرئيس الجمهورية، وكذا عضوية الحركة الشعبية فى المجالس الإقليمية، والتى يكون لها تلقى أية

دعاوى أو طعون نهائية حال الإخفاق فى التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السودانية، على أن تلك المؤسسات جميعها كان سيتم إضعاف شوكتها – بالكلية – بعد التاسع من تموز/ يوليو، وذلك من وجهة نظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تدفع بالعملية الإصلاحية قدما، وتوظيف قوة مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالشمال لعرض مطالبها، والتوصل إلى اتفاق بشأن مصير مقاتلى الجيش الشعبى من أهل الشمال. ويتضمن ذلك أولئك الجنود الذين يقاتلون فى جبال النوبة والنيل الأزرق، وكذا أعداد غير معلومة من جنود آخرين فى الجيش الشعبى من أهل الشمال لا يزالون بالجنوب. هذا، وقد أوضح على عبد اللطيف، الناطق باسم القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان، أن الحركة لا ترغب فى ولوج حقبة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بميليشيات عسكرية، بل ترى مستقبلها – فى المقابل – كحزب مدنى مكرس لتحقيق فكرة "السودان الجديد" ... حزب يعمل فى ظل سيادة حكم القانون.

إلا أنه لم يكن واضحا من المتحكم فى تلك القوات "الشمالية" بالجيش الشعبى لتحرير السودان فى جوبا، ومن الذى يقوم بالتمويل ومنح الرواتب، وإلى أية جهة ينتمون ... أهو مالك عقار بصفته زعيما للقطاع الشمالى للحركة الشعبية، أم عبد العزيز الحلو بصفته زعيمها فى جنوب كردفان؟! أم أن تلك القوات تعمل لحسابها ومن تلقاء نفسها؟! كذلك كانت هناك الإشكالية المتمثلة فى تعهد حزب المؤتمر الوطنى لمؤيديه بأنه مع نهاية عملية سلام نيفاشا، فسوف يتم حظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان أو ترويضه. لقد ساور الحزب قلق من ارتباط الحركة الشعبية بما سيضحى عما قريب "بلدا أجنبيا"، ومواصلة الحركة تبنى فلسفة "السودان الجديد"، تلك الفلسفة الشاذة والغريبة. لقد كان تمرد عبد العزيز

الحلو مبررا لحظر صريح للحركة الشعبية، بيد أنه ما لم يكن فى مقدور القوات المسلحة السودانية إلحاق هزيمة عسكرية بالمتمردين، لاحتاج حزب المؤتمر الوطنى إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها، وهو ما يعنى التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وباستثناء ما سبق، كانت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان تأمل فى أن تهب الحركة الشعبية بالجنوب، وكذا المجتمع الدولى، لنجدتها، بيد أنه كان يجب عليها أن تدرك مدى عدم مصداقيتهما كشركاء. هذا، فى حين كان هاجس جوبا الأول مجيء التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ معلنا انفصال الجنوب، لتكون بعده على استعداد لدعم المتمردين دعما يفوق ما سبقه. أما المجتمع الدولى فقد تجاهل مأساة النوبة حين عانى أهلها الأمرين على أيدى حزب المؤتمر الوطنى ذاته خلال تسعينيات القرن العشرين، وعلى نحو يفوق معاناتهم خلال عام ٢٠١١ بكثير، فقام بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب لإنهاء الصراع الدائر حول "السودان الجديد" الملتزم به، وفرض اتفاق السلام الشامل الذى ترك النوبيين ليواجهوا "إسلاميى الخرطوم" بمفردهم. كذلك، كان ثمة "لوبى" كبير فى واشنطن يدعم متمردى جبال النوبة، والذى لا يمكنه – مثله فى ذلك مثل جوبا – تصور هزيمتهم عسكرياً.

إن محاولة فهم الموقف قد بدت أكثر صعوبة نظرا للتركيز "الأحادى" لوسائط الإعلام العالمية على وقائع الرعب بالسودان، فحتى صحف كالنيويورك تايمز قد فقدت موضوعيتها وحيادها، إذ كانت حريصة على الإثارة وتمييع المشكلة. وفى مقالة عنونت "جوبا"، كتب محررو النيويورك تايمز أن القوات المسلحة السودانية قد "هددت بالاستيلاء على منطقتين أخريين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، على الرغم من أن الكيفية التى سيتم بها ذلك "الاستيلاء" على الأراضى التى كانت معروفة

بأنها جزء من شمال السودان لم يتم تبيانها، وعند قرب انتهاء المقالة تم التصريح بأن جنوب كردفان كان جزءا من الشمال، من الناحية التقنية !! ثم راحت المقالة تفسر أن الأراضى كان يدافع عنها "مقاتلون حلفاء من الجنوب" ... إذاً، كان ذلك هو الجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى يقوم بتمويل تلك القوات ورفدها، على الرغم من أن ذلك لن يتم إدراكه بواسطة معظم القراء. وفضلا عن ذلك، وعلى النقيض من الرؤية المتعارف عليها فى وسائط الإعلام الغربية، كان مقاتلو الجنوب من الجيش الشعبى لتحرير السودان منخرطين فى القتال.

بيد أن الرياح لم تجر بما اشتهت سفن حزب المؤتمر الوطنى. فبالإضافة إلى سيل التقارير الذى نشرته وسائط الإعلام ووابل الخطب من قبل الزعماء الغربيين، من أمثال باراك أوباما، الذين دانوا تدخل حزب المؤتمر الوطني في جنوب كردفان، وانتهاكاته بحق المدنيين ... أظهر الجيش السودانى، فى خضم تلك الاعتداءات، بعضا من الانقسامات القبلية ذاتها التى يصطبغ بها الجيش الشعبى لتحرير السودان. ففى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أقدم لواءان من ألوية القوات المسلحة السودانية المتمركزة فى جنوب كردفان، قوامهما جنود نوبيون بالتمرد حين صدرت الأوامر بنزع سلاح جنود نوبيين، أمثالهم، بالجيش الشعبى لتحرير السودان. وكما استعان الجيش الشعبى – على نحو كبير – بجنود نوبيين إلى حين توقيع إعلان جوبا، والذى جلب أعدادا كبيرة من النوير وغيرهم إلى صفوفه، كذا فقد كان بالقوات المسلحة السودانية أعداد ضخمة من الجنود النوبيين، فضلا عن جنود ينتمون إلى أماكن أخرى، قاموا بالتمرد ضد الحكومة السودانية. وبينما أفضى وجود ضباط وجنود من دارفور فى القوات المسلحة السودانية إلى مشاكل فى عملياتها بتلك الولاية المتمردة مؤدية إلى حملات تطهيرية واسعة، فإن القوات المسلحة قد ووجهت بمشاكل مماثلة فى جنوب كردفان. كذلك، فقد هزم الجيش

الشعبى لتحرير السودان القوات المسلحة السودانية فى أم درمان واستولى على حاميتها، بينما لم تقم القوات المسلحة بمحاولات جادة للقتال فى الجبال، بل ركزت – بالمقابل – على القصف الجوى وفرض الحصار. وبداخل حزب المؤتمر الوطنى، كان ثمة شكاوى ضد أحمد هارون، والذى قيل إنه أظهر قدرا عاليا من المرونة تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث قام بغض الطرف عن أسلحة الجيش الشعبى للتحرير الوافدة إلى جنوب كردفان، فضلا عن سماحه للحركة الشعبية بالتحكم فى بعض المناطق بجبال النوبة.

وحين أضحت الأجواء قاتمة للغاية، تقدم فريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا بمقترح اتفاقية سلام، أو بدا كأنه قد فعل ذلك. وفى الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، توصلت كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال إلى "اتفاق إطارى" حول "الشراكة السياسية بين حزبى المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، والإجراءات السياسية والأمنية فى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان". وتضمنت العناصر الرئيسية للاتفاق تكوين الطرفين للجنة مشتركة بمشاركة اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى لمناقشة كل القضايا المتصلة بجنوب كردفان والنيل الأزرق بما فيها القضايا التى تتناول المسائل الدستورية والقومية، وكذا تأكيد الطرفين حق الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال فى أن تكون حزبا سياسيا شرعيا فى السودان. كذلك، فقد أكد الاتفاق أن "المشورة الشعبية هى حق ديمقراطى وآلية لتجميع آراء مواطنى جنوب كردفان والنيل الأزرق والتى يجب أن يكتمل تطبيقها، ويتم تضمينها فى الإصلاح الدستورى"، وتطبيق ما تبقى من بنود اتفاق السلام الشامل للقضاء على الصراع فى الولايتين وإنشاء شراكة سياسية وترتيبات للحكم فى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان. كذلك، ودون المساس بالمباحثات الثنائية

بين الطرفين حول القضايا التى تطرح عبر المشورة الشعبية، فإن المشورة الشعبية يجب أن تمتد إلى ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ عبر الاتفاق من خلال المجلس الوطنى. كذلك وافق الطرفان على القيام بعقد اجتماع مشترك للجنة السياسية فى الحال، ولمناقشة قضايا الحكم فى جنوب كردفان والنيل الأزرق بطريقة ودية خلال ثلاثين يوما ... كما يلتزم الطرفان خلال اللجنة الأمنية المشتركة بالأجندة وبرنامج العمل التالى: # تطبيق اتفاق وقف العدائيات بجنوب كردفان فى وقت واحد. # دعم المساعدات الإنسانية بجنوب كردفان. واتفق الطرفان على المبادئ التالية التى تكون أساس عمل اللجنة الأمنية المشتركة: # جمهورية السودان لها جيش قومى واحد # قوات "الحركة الشعبية لتحرير السودان" من مواطنى النيل الأزرق وجنوب كردفان يجب أن يتم دمجهم خلال فترة زمنية محددة (شاع القول بأنها تسعة أشهر) فى قوات الشعب المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى والخدمة العامة أو تحويلهم لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. # أى نزع للسلاح يجب أن يتم وفق مخطط متفق عليه دون اللجوء للعنف. هذا، ويفوض الطرفان لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى لتكون طرفا ثالثا فيما يتعلق بالمنطقتين، ويمكن أن يخول للجنة بعد التشاور مع الطرفين طلب المساعدة من أى شخص لتنفيذ هذا التفويض. وقد وقع الاتفاق الدكتور/ نافع على نافع عن حكومة السودان وحزب المؤتمر الوطنى، ومالك عقار اير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – وتابو مبيكى، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى حول السودان (شاهد).

وفى اليوم التالى – التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقع كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا كان يجرى التحضير له لعدة شهور، وذلك لإنشاء قطاع منزوع السلاح بعرض ١٠ كيلو مترات على كلا

جانبى الحدود. ونظرا لكون القطاع أداة لخلق الثقة، وترسيخ الاستقرار، والتنمية الاقتصادية، فقد تعين أن يقوم على حراسته فريق من مراقبى الأمم المتحدة العسكريين العزل، شمالا وجنوبا، الذين يمكن استقدامهم من إثيوبيا.

إن الاتفاق بشأن إنشاء قطاع منزوع السلاح لم يثر أدنى دهشة، ولكن كثيرين قد دهشوا جراء الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى، والذى لا تستأهله الحركة، ومن الشروط التى توحى بترتيبات على غرار "نيفاشا ٢" والتى سيتم بمقتضاها دمج قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان بمرور الزمن، فى حين تواصلت المفاوضات الرامية إلى إحداث تسوية سياسية، وهو الأمر الذى كانت تنادى به الحركة الشعبية لشهور خلت، إلا أنه كان يرفض، مرارا وبشدة، من قبل حزب المؤتمر الوطنى. إن قيام الدكتور/ نافع على نافع – بصلابته وعناده المعهودين – بالتوقيع على الاتفاق جعل الكثيرين يذهبون إلى أن مآل الاتفاق هو التعثر. إلا أن نافع قد رجع إلى الخرطوم، حيث قام – من فوره – بالتشديد على أن الاتفاق الإطارى لا يتضمن وقفا لإطلاق النار، ليعلن البشير – بعدها بقليل – أنه أعطى الأوامر للجيش بمواصلة القتال، وأن الجيش يجب أن يقوم "بحملات تطهيرية" فى المنطقة، و"القبض على المتمرد عبد العزيز الحلو لتقديمه للمحاكمة". ونظرا لكون الجيش الشعبى لتحرير السودان يمارس نشاطاته فى مناطق جبلية وعرة، ومع بدء الموسم المطير، كان من الصعب تصور أن تقوم القوات المسلحة السودانية بهزيمة الجيش الشعبى، لذا فقد كانت معظم جهود القوات المسلحة تنصب على القيام بهجمات جوية "طائشة" ... هجمات قتلت من المدنيين ما فاق من قتل من مقاتلى الجيش الشعبى.

وسرعان ما بات جلياً أن كلاً من نافع والبشير قد تم خداعهما من قبل قيادات القوات المسلحة السودانية، والتى رفضت قبول "نيفاشا ٢". وفى اليوم التالى،

الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، نشر العميد محمد عجيب – رئيس تحرير صحيفة القوات المسلحة ، لسان حال "القوات المسلحة السودانية" – مقالاً تحت عنوان "المؤتمر الوطنى يلعب بالنار"، قال فيه:

إن المؤتمر الوطنى يفاوض الحركة الشعبية فى أديس أبابا ويبرم معها اتفاقا يتم بموجبه تعديل قانون الأحزاب ويسمح للحركة الشعبية بتكوين حزب سياسى فى الشمال بعد الانفصال ويمارس كل الحقوق القانونية والدستورية لأى حزب سياسى آخر، ويدين بالولاء لدولة أخرى أقل ما يتوقع من وصف لها بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ أنها دولة معادية.

وقد وصف المقال – الذى امتلأ بإحالات من القرآن والحديث النبوى – الاتفاق الموقع عليه فى أديس أبابا بأنه "خيانة للدين والوطن".

وفى اليوم التالى، الأول من تموز/ يوليو ٢٠١١، عقد المكتب السياسى لحزب المؤتمر الوطنى اجتماعا استغرق سبع ساعات حيث أُدين نافع وفريقه التفاوضى بصراحة واتهموا بأنهم غير مخولين من قبل الحزب أو الحكومة لتوقيع ذلك الاتفاق، فهم بذلك قد "أتوا أمرا نكرا". وقد خلص الحزب إلى أن اشتراطات اتفاق أديس أبابا هذا بشأن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال مرفوضة، وأن الحركة يجب أن تفى بمتطلبات قانون الأحزاب السياسية قبل أن يتم الاعتراف بها فى الشمال. وبالرغم من أن إبراهيم غندور – الناطق باسم حزب المؤتمر الوطنى – قد واصل تأكيداته بأن اتفاق أديس أبابا لم يتم تفعيله بعد، إلا أنه – وفى غضون أسبوع، كانت هناك حملة تحت الإعداد هدفت إلى نقض الاتفاق وتلطيخ سمعة نافع على نافع ... حملة قادها، ضمن آخرين، الطيب مصطفى، رئيس منتدى السلام العادل ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" العنصرية، فضلا عن كونه خال الرئيس عمر البشير.

وعلى الفور تصدر المشهد سؤال حول المدى الذى يمكن للجيش بمقتضاه

الضغط بأجندته. فقبل أسابيع قلائل، قام أحد كبار مسئولى حزب المؤتمر الوطنى بتحذيرى من المتطرفين فى الأجهزة الأمنية، وكذا من الطبيعة الهشة للتحالف بين السياسيين والعسكريين. كذلك، فقد قال المسئول إن العلاقات بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد شهدت تدهورا إلى الحد الذى رغب معه الوزراء بالحكومة فى التخلص من "الجنوب"، والجنوبيين فى الشمال، بل وصل الأمر بالبعض إلى الحديث عن بناء "جدار عازل" يفصل بين شمال السودان وجنوبه، على غرار ذلك المقام من قبل إسرائيل. وقد زعم المسئول ذاته أن أية تنازلات يتم تقديمها إلى الجنوب، فى هذه المرحلة، كانت لتقود إلى قيام الشماليين بالتمرد، على الرغم من غياب الأدلة على هذا الاستياء، وغياب المطالبات الشعبية بطرد الجنوبيين، اللهم إلا من جانب رهط "الانتباهة". وبالمقابل، فقد بدا أن هجوم القوات المسلحة على أبيى وجنوب كردفان كان، فى جانب منه على أقل تقدير، بسبب رغبة فى الفوز بالتأييد الشعبى فى وقت كان الكثير من الشماليين تخالجهم الهواجس وتساورهم المخاوف إزاء احتمالات تمزيق أوطانهم، لذا فيمكن أن يسروا بعض الشىء حين معرفتهم أن أبيى وجنوب كردفان سيظلان تابعين للشمال. أما فى أروقة "الإسلاميين"، فقد اتجهت المشاعر لتأييد الجيش فى رفضه لاتفاق أديس أبابا، نظراً – بالأساس – إلى الغضب من حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على اتفاق ظل لشهور طوال يعدها "غير مقبولة".

وفى تلك الأثناء، فإن تحقيقين – نشر أحدهما بواسطة "مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان"، وتم تسريب الآخر من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان" – قد خلصا إلى وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقانونه، وذلك فى أعقاب اندلاع الصراع فى جنوب كردفان فى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١ .

وبنهاية عملية السلام، كانت شخصيات نوبية بارزة – داخل حركة/ جيش

تحرير السودان وخارجها – تلتقي في الخرطوم سعيا وراء سبيل للخروج من المأزق، إذ ساد الإيمان بأن عبد العزيز الحلو قد اقترف خطأ حين عمد إلى شن تمرده. كذلك، فقد أرادت تلك الشخصيات النوبية من "أبناء النوبة" القيام بحسم المشكلات، وقاموا بإدانة قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لعدم تمثيل مصالح النوبيين في مفاوضات أديس أبابا. وفي النهاية، قام حزب المؤتمر الوطني بتمرير تشريع لتمديد "المشورات الشعبية"، إلا أن مالك عقار اعترض عليه، نظرا لأنه وفقا لقانون "المشورة الشعبية"، فإن مجلس الولايات هو منتدى الوساطة الرسمية. إلا أنه ومع انفصال الولايات الجنوبية العشر، أضحت بنية مجلس الولايات لا تتناغم مع مصلحة الحركة الشعبية للتحرير.

خلاصة

لقد كانت عملية السلام على شفا أن تتهشم تماما على صخور النزاعات في "المناطق الثلاث" عشية انتهائها، بل كادت لتأخذ طرفي النزاع نحو أتون الحرب. إن سنوات طوالاً من الإهمال الحكومي، وتهميش النوبة، وقيام الحكومات السودانية – واحدة تلو الأخرى – بكبت موجات التمرد والعصيان بفجاجة، باستخدام حلفائها المحليين لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان ... جرى هذا كله بالتزامن مع حماسة الحركة الشعبية للتحرير لاختزال الصراعات العديدة والمتشعبة في السودان في صيغة "عرب مقابل أفارقة"، أو كما الحال في النيل الأزرق "مقيمون مقابل رحل". إن مثقفي طرفي النزاع قد ساروا – بدأب – في طريق استكمال مساعي جعفر نميري لتقويض الارتباطات والهياكل المحلية التقليدية، دونما اجتهاد لإرساء بدائل ناجعة. بيد أن الأمر ليس مستغربا ألبتة، إذ إن مفهومي "الإسلام السياسي" و"السودان الجديد" ليفقدان أدنى معنى حين محاولة فرضهما بالقوة العسكرية لأناس يفتقرون دائما لأية دراية بكيفية الوفاء باحتياجات الأهالي المادية

والسياسية. إن عواقب ما سبق، فى أبيى وجنوب كردفان والنيل الأزرق، قد تمثلت فى أن التوترات العرقية والقبلية، والتى ظلت عند حدودها الدنيا، أو قد أمكن السيطرة عليها إذ لم تكن ذات طابع ممنهج، وذلك قبل الصدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان ... قد أصبحت بنهاية عملية السلام مستفحلة ومنفجرة، مع احتمال ضئيل لإمكانية إيجاد حل لها. ومما زاد الطين بلة، أن كان ثمة ما يدعو للتشكك فى مدى فاعلية الاتفاقات الأمنية من قبل الاتحاد الإفريقى، فى أبيى وجنوب كردفان، كما كان ثمة شكوك حول مدى النجاح فى إنشاء قطاع منزوع السلاح.

أما فى إثيوبيا المجاورة، فقد شكل زعماء "التيغرى" الثوريون أحزابا تكاملية على أساس إثنى، لينتظموا جميعا تحت اسم "الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا". لقد رفض جون قرنق هذا المنحى إذ دعا إلى جيش واحد وحزب واحد فى السودان بأسره، إلا أنه اضطر إلى التعاون مع الأحزاب القائمة نتيجة فشل حركة/ جيش تحرير السودان فى إرساء قاعدة جماهيرية عريضة فى شرق البلاد وغربها. بيد أن وجود الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال البلاد كان، كما أدرك قرنق تماما، قنبلة موقوتة تهدد استقرار الشمال برمته. أما ما لم يدر بخلده فكان أن يموت وتخلفه قيادة لا تدرك أن أمن الجنوب واستقلاله يعتمدان على الحفاظ على التحالفات القائمة. لقد كان قرنق ديكتاتورا، بيد أنه كان ذا رؤية وتصور عن كيفية تحقيق تلك الرؤية. كذلك، فقد كان قائدا اتبعه أولئك الذين تجاوز مفهومهم للتحرر مجرد "الخلاص من قبضة الجلابة". فى الوقت ذاته، اعتبر الداعمون الدوليون لعملية السلام اتفاق السلام الشامل خريطة طريق لانفصال الجنوب. إن "المناطق الثلاث" كانت مجرد قضايا أمنية بحاجة إلى حسم أو احتواء من أجل أن يتحقق السلام. لقد ساق هذا المنحى المجتمع الدولى صوب التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١، إلا أن الصراع فى أبيى ظل قائما دونما حسم، مع إمكانية انفجاره فى أية لحظة، كذلك فقد استمر الصراع المسلح فى جنوب كردفان. وفى بدايات أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ انهار الاستقرار فى النيل الأزرق واندلعت الحرب فى أرجائها.

obeikandl.com